

تقرير حقوق الإنسان في الأردن لعام 2017

الملخص التنفيذي

المملكة الأردنية الهاشمية نظام ملكي دستوري يحكمه جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين. ويركز الدستور السلطتين التنفيذية والتشريعية في يد الملك. يتألف البرلمان متعدد الأحزاب من مجلس الأعيان الذي يضم 65 عضواً يعينهم الملك، ومجلس النواب الذي يضم 130 عضواً يتم انتخابهم. وأجريت انتخابات مجلس النواب في سبتمبر/أيلول عام 2016. توصل المراقبون الدوليون إلى أن الانتخابات كانت منظمة وشاملة وذات مصداقية ومدارة بشكل جيد من الناحية الفنية.

واحتفظت السلطات المدنية بسيطرة فعالة على قوات الأمن.

شملت أهم قضايا حقوق الإنسان ادعاءات بحدوث أعمال تعذيب من قبل رجال الأمن والمسؤولين الحكوميين وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين ضد النشطاء والصحفيين، والتعدي على حقوق الخصوصية للمواطنين وفرض القيود المفروضة على حرية التعبير بما فيها تجريم التشهير والقذف والتشهير الموجه إلى الحكومة أو المسؤولين وترويع الصحفيين والرقابة وحجب الإنترنت، والقيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات والتجمع. وأشارت تقارير إلى أن الحكومة رحّلت بعض اللاجئين السوريين والفلسطينيين إلى سوريا دون تقرير ما إذا كانت لديهم مخاوف مبررة من احتمال تعرضهم للاضطهاد هناك؛ وادعاءات الفساد الرسمي، بما فيه القضاء وعمليات قتل "الشرف" ضد النساء، على الرغم من أن الحكومة اتخذت عدداً من الخطوات التشريعية والعملية لردع هذه الممارسة.

وظل الإفلات من العقاب منتشرًا، ولم تتخذ الحكومة خطوات قوية بما فيه الكفاية للتحري عن المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات، أو ملاحقتهم قضائياً، أو معاقبتهم. اتخذت الحكومة خطوات محدودة وغير شفافة ضد هؤلاء المسؤولين، ولم تكن المعلومات حول النتائج متاحة للجمهور.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع سياسية

وردت تقارير عن حرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع. وذكرت وسائل الإعلام المحلية والسلطات الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان أن شخصاً واحداً على الأقل قد توفي أثناء احتجازه جراء التعذيب الذي تعرض له من قبل مديرية الأمن العام خلال العام.

وفي أغسطس/آب، ذكر منسق الحكومة لحقوق الإنسان أن محكمة الشرطة تنظر في ثلاث حالات مرفوعة عن ادعاءات بالتعذيب وسوء المعاملة أدت إلى الوفاة بسبب سلوك موظفي مديرية الأمن العام. واتهمت المحاكم ثمانية ضباط بمواصلة التعذيب بعد وفاة رائد عمار البالغ من العمر 18 عاماً في مركز شرطة الحيزة جنوبي عمان. وواصلت المحكمة النظر في قضيتين أخريين من قضايا الشرطة: بالنسبة للمحاكمة المتعلقة بوفاة الشاب عبد الله الزعبي أثناء الاحتجاز عام 2015، فقد تأجلت للتشاور. أما المحاكمة الخاصة بوفاة عمر الناصر أثناء الاحتجاز عام 2015 فيستمر النظر فيها. أصدرت المحكمة حكماً ببراءة المتهم في قضية وفاة سلطان الخطاطبة أثناء احتجازه عام 2013. ويجوز استئناف الحكم في القضية.

ب. الاختفاء

حدد محامو حقوق الإنسان حالة اختفاء مزعومة خلال العام. وأكدت السلطات أن الشخص المفقود لم يتم احتجازه من قبل الحكومة أو نيابة عنها.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

ويحظر الدستور التعذيب، بما فيه إلحاق الأذى النفسي من جانب موظفي الدولة، وينص على عقوبات بالسجن تصل إلى ثلاث سنوات عقاباً على التعذيب، مع عقوبة قد تصل إلى 15 سنة في حال وقوع إصابة خطيرة. مع أن القانون يحظر هذه الممارسات، واصلت المنظمات غير الحكومية، الدولية والمحلية، الإفادة عن وقوع حوادث التعذيب وإساءة المعاملة بشكل واسع النطاق في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة والأمن. ووجد محامون معنيون بحقوق الإنسان أن هذا القانون مبهم، وأيدوا تعديله كي يعرّف "التعذيب" بشكل أفضل وكي يعزز التوجيهات المتعلقة بإصدار الأحكام.

استمر النظر في محكمة الشرطة في قضايا خمسة من ضباط الشرطة بتهمة تعذيب عمر الناصر. توفي عمر الناصر وهو رهن الاحتجاز في مقر إدارة التحقيقات الجنائية في عمان في أواخر سبتمبر/أيلول 2015.

وفقاً لتقرير صادر عن المركز الوطني لحقوق الإنسان وهو مؤسسة شبه حكومية، تلقى المركز 63 شكوى من التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الشرطة خلال عام 2016: ثلاث حالات لن يتم اتخاذ أي إجراء آخر بناء على طلب مقدم الشكوى، وأغلقت السلطات 20 حالة بسبب عدم كفاية الأدلة، وظلت 43 شكوى قيد التحقيق فيما أحالت السلطات ثلاث شكاوى إلى محكمة الشرطة. وتلقى المركز شكاوى تتعلق بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، لكنه لم يذكر تفاصيل تلك المزاعم. وذكر المركز الوطني لحقوق الإنسان أن الأرقام خلال عام 2015 أظهرت انخفاضاً حاداً في شكاوى التعذيب وسوء المعاملة في السجون ومراكز التأهيل، في حين لاحظ حدوث زيادة في شكاوى التعذيب وسوء المعاملة من قبل ضباط من إدارة مكافحة المخدرات

وإدارة البحث الجنائي. أفادت منظمات غير حكومية محلية ودولية بأن إدارة مكافحة المخدرات ومديرية المخابرات العامة عرضتا المعتقلين للتعذيب الجسدي الشديد بشكل اعتيادي.

وبحلول 30 أغسطس/ آب، تلقى مكتب الشفافية وحقوق الإنسان بمديرية الامن العام 179 ادعاء بالتعرض للأذى (وهي تهمة أقل من التعذيب لا تتطلب إظهار نوايا) ضد الضباط. وتمت إحالة تسع من هذه الحالات إلى محكمة الشرطة، لا تزال 86 منها معلقة لإجراء مزيد من التحقيق؛ وتمت إحالة 26 إلى قرار إداري، وتم رفض 58 من قبل المحكمة بسبب عدم كفاية الأدلة.

في أغسطس/آب، زاد البرلمان الحد الأدنى الإلزامي للعقوبة على التعذيب من ستة أشهر إلى سنة واحدة. ظلت العقوبة القصوى السجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

اختلفت الظروف في السجون الستة عشرة الموجودة في البلاد: كانت المرافق القديمة سيئة، بينما استوفت السجون الجديدة المعايير الدولية. احتجزت السلطات المهاجرين بدون تصاريح عمل أو إقامة قانونية، أو المتهمين بارتكاب جرائم أخرى، في نفس المرافق التي يتم احتجاز المواطنين فيها. (للحصول على معلومات حول طالبي اللجوء واللاجئين، انظر القسم 2.د).

الأوضاع المادية: أجرى المجلس القومي لحقوق الإنسان 60 زيارة ميدانية لمراكز الاحتجاز. وشملت المشاكل الكبيرة في السجون القديمة عدم كفاية المرافق الصحية وسوء الأوضاع الصحية والتهوية ودرجات الحرارة القصوى ونقص مياه الشرب ومحدودية الوصول إلى ضوء الشمس وتوفير الرعاية الطبية في حالات الطوارئ فقط. حدّد المركز في تقريره عن الأوضاع في مراكز الاحتجاز لعام 2016 مشاكل مثل الاكتظاظ، والرعاية الصحية المحدودة، وعدم كفاية المساعدة القانونية للسجناء، والرعاية الاجتماعية المحدودة لهم ولعائلاتهم. وأفاد المحتجزون بوقوع إنتهاكات وسوء معاملة من قبل الحرس.

وفقا لما ذكره مكتب الشفافية وحقوق الإنسان التابع للأمن العام، تلقت مديريةية الأمن العام 10 شكاوى من حدوث التعذيب وسوء المعاملة في السجون ومراكز إعادة التأهيل، وأدانت السلطات سبعة ضباط.

وأفاد مسؤولو المركز القومي لحقوق الإنسان بوجود اكتظاظ في معظم السجون خاصة في عمان وحولها.

كما أفادت منظمات غير حكومية محلية ودولية بأن السجناء الإسلاميين واجهوا أحيانا ظروف سجن أكثر قساوة مقارنة مع بقية السجناء.

ووفقاً لمعلومات الأمن العام ، حددت السلطات بعض التسهيلات لحبس المحتجزين قبل المحاكمة فقط. احتجزت دائرة المخابرات العامة بعض السجناء الذين اعتقلوا لأسباب تتعلق بالأمن القومي في مرافق احتجاز منفصلة. قام المركز الوطني لحقوق الإنسان خلال العام بإجراء عدد غير محدد من الزيارات المعلنة لسجن دائرة المخابرات العامة. اشتكى المعتقلون من الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، والحبس الانفرادي، والعزل، وطول مدة الاحتجاز التي تصل إلى ستة أشهر. ووفقاً لنشطاء حقوق الإنسان، وضعت دائرة المخابرات العامة المحتجزين في حبس انفرادي ومنعتهم من أية مقابلات غير مراقبة مع الزوار، بمن فيهم المحاميون الموكلون بالدفاع عنهم. تلقت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية تقارير عن سوء المعاملة والإيذاء والتعذيب في مرافق الاحتجاز التابعة لدائرة المخابرات العامة.

ورغم أن الرعاية الأساسية كانت متوفرة في جميع منشآت الإصلاحات، إلا أن أفراد الرعاية الطبية اشتكوا أن المسجونين في شتى أنحاء البلاد عانوا من نقص الخدمات في المرافق ونقص في المستلزمات والعاملين. وكان العاملون غير قادرين على معالجة أوجه القصور في الرعاية المتوفرة للسجناء. ولم تتمكن معظم مرافق السجن من إجراء فحوص الدم. وتوفر لديها قدرات محدودة لإجراء فحوص بالأشعة السينية مما اضطر الأطباء إلى الاعتماد على تقارير المرضى أنفسهم في بعض الحالات. إذا كانت حالة السجين الصحية متردية ولا يمكن علاجها في العيادة الطبية، كان أطباء السجن يوصون بنقله إلى مستشفى محلي.

وكانت ظروف سجن النساء أفضل بشكل عام من معظم الظروف في سجن الرجال. لكن الإكتظاظ في الجريدة ظل مشكلة في بعض الأحيان.

ولا يوجد في مراكز الشرطة أماكن مخصصة لاحتجاز الأحداث.

الإدارة: لم تتخذ السلطات أي خطوات منهجية لاستخدام بدائل لعقوبة السجن على الجرائم غير العنيفة. في بعض الحالات، فرضت السلطات قيوداً مشددة على مقابلة السجناء والمحتجزين مع الزوار. وفي بعض الحالات، لم تبلغ السلطات العائلات عن مكان وجود المحتجزين ومنعتها من زيارتهم. وقام فريق كرامة، وهو فريق من المسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو منظمة شبه حكومية، بمراقبة أوضاع السجون.

الرقابة المستقلة: سمحت الحكومة لبعض مراقبي حقوق الإنسان المحليين والدوليين بزيارة السجون وإجراء مقابلات منفردة مع السجناء. وزارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر السجناء والمعتقلين في كافة السجون، بما فيها تلك التي تسيطر عليها دائرة المخابرات العامة، وفقاً للأساليب القياسية لدى اللجنة الدولية. رفضت السلطات طلبات مراقبي حقوق الإنسان المحليين لإجراء زيارات ميدانية لرصد احوال السجون بشكل مستقل عن فريق كرامة والمركز الوطني لحقوق الإنسان. وأفادت منظمات غير حكومية محلية بأن الدخول إلى مراكز الاحتجاز ظل رهينا بطبيعة العلاقات مع سلطات مراكز الاحتجاز، وما إذا كانت الطلبات قد وردت

من خلال منسق الحكومة لحقوق الإنسان أو المركز الوطني لحقوق الإنسان. قام منسق الحكومة المكلف بحقوق الإنسان والمعيّن من قبل رئيس الوزراء بتنظيم زيارات المراقبة للعديد من ممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية إلى سجن الجريدة قبل تجديده عام 2016 وبعده. نظم المنسق زيارة لسجن سواقة في أكتوبر / تشرين الأول.

التحسينات: أجرت الحكومة ترميمات كبيرة لتجديد سجن الجريدة بناءً على دعوات متكررة لإغلاقه تلتقتها من المركز الوطني لحقوق الإنسان، والتي أشارت إلى تدهور البنية التحتية وشكاوى النزلاء من سوء الرعاية الاجتماعية والطبية. وظلت ثمانية مراكز احتجاز مؤقتة مغلقة بسبب عدم تماشيها مع المعايير المقبولة، وواصلت مديرية الأمن العام أعمال التجديد في تلك المرافق للوفاء بالمعايير الوطنية والدولية. وقامت مديرية الأمن العام أيضاً بتجديد 17 مركز احتجاز مؤقت في مراكز الشرطة.

واصلت مديرية الأمن العام تجديد المرافق لتخفيف الاكتظاظ. وتم توسيع سجن قفقفا في جرش لمضاعفة قدرته الاستيعابية من 400 إلى 800 نزيل. أعادت مديرية الأمن العام فتح سجن بيرين لإعادة تأهيل متعاطي المخدرات لأول مرة في الزرقاء بعد إغلاق دام ست سنوات.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر القانون الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وينص على حق أي شخص في الطعن في عدم قانونية اعتقاله أو احتجازه أمام المحكمة. ومع ذلك، فإن الحكومة لم تلتزم دائماً ببنود الحظر هذه.

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

وقد احتفظت السلطات المدنية بالسيطرة على أجهزة الأمن. تسيطر مديرية الأمن العام على وظائف الشرطة العامة. وتتشارك مديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة ومديرية الدفاع المدني والجيش في مسؤولية الحفاظ على الأمن الداخلي. تخضع مديرية الأمن العام، ومديرية الدفاع المدني، والمديرية العامة لقوات الدرك لإشراف وزير الداخلية مع إمكانية الوصول مباشرة إلى الملك عند الضرورة، وتخضع دائرة المخابرات العامة مباشرة للملك.

ووفقاً لمنظمات غير حكومية محلية ودولية، نادراً ما حققت الحكومة في ادعاءات سوء المعاملة أو الفساد. وعندما كان يتم التحقيق في هذه الادعاءات، كان هناك عدد قليل من الإدانات وكانت المعلومات المتاحة للعامة أو الشفافية بشأن التحقيق وإصدار الأحكام قليلة أو معدومة. وزعمت منظمات غير حكومية محلية ودولية وناشطون بتفشي ظاهرة الإفلات من العقاب على نطاق واسع. يجوز للمواطنين رفع شكاوى تتعلق بإساءة معاملة الشرطة أو فسادها إلى مكتب الشفافية وحقوق الإنسان بمديرية الامن العام أو إلى مكاتب

الإدعاء الخاصة بالشرطة والمتوفرة في كل دائرة شرطة وفي كل سجن. يحق للمواطنين تقديم شكاوى من سوء المعاملة والفساد من قبل قوات الدرك مباشرة إلى مكتب أمين المظالم في مديرية الأمن العام. ويتلقى مسؤول ارتباط برتبة ضابط في دائرة المخابرات العامة الشكاوى ضد تلك الدائرة، ويحيلها إلى موظفي الدائرة للتحقيق فيها. ويمكن تقديم شكاوى ضد إدارة المخابرات العامة والمديرية العامة لقوات الدرك، إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان أو لأي من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية العديدة أو للمدعي العام المدني.

ويُكلف قسم الاستخبارات الخاصة وحدة الفرع الخاص في مديرية الأمن العام بالتحقيق في مزاعم الفساد في صفوف الشرطة. وتقوم مديرية الأمن العام وإدارة المخابرات العامة بمحاكمة عناصرهما داخلياً باستخدام محاكم وقضاة ومدعين عامين خاصين بهما. ونادراً ما قامت السلطات بنشر أية تقارير عن هذه الإجراءات. قامت الحكومة بإعادة المدعين المدنيين إلى هذه المحاكم استجابة لتوصيات حقوق الإنسان. ونادراً ما أسفرت المحاكمات البطيئة عن عقوبات كبيرة لانتهاكات حقوق الإنسان. ولم تشر السلطات تلك العقوبات ليطلع عليها الجمهور. وأشار ناشطو حقوق الإنسان إلى الخوف من انتقام الجهات الرسمية كسبب عام لندرة الشكاوى الرسمية على انتهاكات حقوق الإنسان.

وتشمل مديرية الأمن العام وحدة تعليم نمطية إلزامية لحقوق الإنسان تدرج ضمن التدريب السنوي لجميع الموظفين والخريجين المعيّنين حديثاً. وهناك أيضاً وحدة تعليمية إلزامية أيضاً عن حقوق الإنسان ضمن المنهج التدريبي لجميع ضباط الشرطة الجدد في كل الوحدات.

ووردت خلال العام تقارير عن عدة حالات استخدمت فيها قوات الأمن القوة المفرطة مع إفلات من العقاب، أو أخفقت في حماية المتظاهرين من العنف. وفي 2 مايو / أيار، توفي شاب يبلغ من العمر 18 عاماً في مركز شرطة الجيزة جنوبي عمان بعد احتجازه مدة ستة أيام. احتجزت السلطات ثمانية من ضباط الشرطة واتهمتهم بممارسة التعذيب وسوء المعاملة مما أدى إلى وفاة بعض السجناء. وقد تم إطلاق سراح هؤلاء الضباط بكفالة، منذ شهر أغسطس/آب، ولا تزال المحاكمة مستمرة.

في يونيو/حزيران 2016، توفي صبي يبلغ من العمر 14 عاماً في محافظة البلقاء خلال مدهمة قامت بها الشرطة ضد تجار مخدرات مشتبه بهم. وفقاً لتحقيقات مديرية الأمن العام، دفعت الجماهير المحتشدة هذا الشاب فسقط ولقي مصرعه أثناء محاولة الفرار من قوات الأمن. تم إغلاق القضية.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

يسمح القانون باحتجاز المشتبه فيهم لمدة 24 ساعة من دون الحصول على مذكرات اعتقال في جميع الحالات. ويتطلب قيام الشرطة بتبليغ السلطات خلال 24 ساعة من اعتقال شخص ما، وأن تقوم السلطات

بتوجيه اتهامات رسمية خلال 15 يوماً من الاعتقال. ويمكن تمديد مدة توجيه الاتهام إلى ستة أشهر في الجنايات، وإلى شهرين في الجُنح. ووفقاً لمنظمات غير حكومية محلية فإن المدعين العامين طلبوا التمديد بشكل روتيني وكان القضاة يوافقون على ذلك. تمنح محكمة أمن الدولة الشرطة القضائية سلطة اعتقال واحتجاز الأشخاص مدة سبعة أيام قبل الإشعار، أثناء القيام بالتحقيقات الجنائية. وتتضمن هذه السلطة اعتقالات لارتكاب جنح مزعومة. ادعت منظمات غير حكومية أن السلطات نقلت مشتبهاً بهم إلى محكمة أمن الدولة لتمديد الوقت القانوني من 24 ساعة إلى سبعة أيام للتحقيق قبل الإخطار، أو قامت بنقل المشتبه بهم من مركز شرطة إلى مركز شرطة آخر لتمديد فترة التحقيق. انتقد تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان عدم حفظ سجلات في مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة، مشيراً إلى أن السجلات أخفقت في ذكر الوقت المحدد الذي تم فيه الاعتقال والموظف الذي قام بالاعتقال.

يسمح القانون الجنائي بالإفراج عن المحتجز بكفالة، وطبقت السلطات ذلك في بعض الحالات. وفي كثير من القضايا، كان المتهم يظل رهن الاحتجاز دون كفالة طيلة هذه الإجراءات. وأفاد بعض المحتجزين أنهم مُنعوا من الإتصال بمحام في الوقت المناسب أو الإتصال بأقربائهم عند اعتقالهم. لكن السلطات سمحت عموماً للأقارب بالزيارة، وإن كان ذلك أحياناً بعد مدة تصل إلى أسبوع من الاعتقال. وعيّنت المحاكم محامين لتمثيل المدعى عليهم المعوزين المتهمين بجنايات قد تنطوي على عقوبة السجن مدى الحياة (غالباً ما يفسرها القضاء بعقوبة 20 عاماً) أو عقوبة الإعدام، رغم أن خدمات المعونة القانونية لا تزال ضئيلة. وينص القانون على الحق في المثل أمام قاضٍ أو مسؤول قضائي آخر بسرعة من أجل قرار قضائي بمشروعية الاحتجاز. وكان يتم أحياناً الاحتفاظ بالمشتبه بهم في سجن انفرادي مدة قد تصل إلى أسبوع كامل أو وضعهم قيد الإعتقال المنزلي (الإقامة الجبرية). وزعم عدد من ناشطي حقوق الإنسان أن المعتقلين كانوا يحتجزون داخل زنانات انفرادية مع منع الإتصال بالعالم الخارجي بهدف إخفاء أدلة إساءة معاملتهم والإعتداء البدني من جانب قوات الأمن. لم تقدم المحاكم خدمات الترجمة المناسبة للمتهمين الذين لا يستطيعون التحدث بالعربية.

في فبراير/شباط، أصدرت اللجنة الملكية لتطوير القضاء وتعزيز سيادة القانون تقريراً يوصي بتقييد الاحتجاز إلى حالات "استثنائية" وباستخدام إجراءات الكفالة وغيرها من تدابير التحكم البديلة. وذكر التقرير أن للمعتقلين الحق في الاستعانة بمحام أثناء القبض عليهم، أو الاستفادة من التمثيل القانوني أثناء المحاكمات على جرائم خطيرة تنطوي على عقوبات لمدة 10 سنوات أو أكثر في السجن، واقترح إنشاء صندوق للمساعدة القانونية. أيد الملك هذه التوصيات في مارس/آذار، وقام البرلمان بتعديل قانون الإجراءات الجنائية في يوليو/تموز.

الاعتقال التعسفي: وفي الحالات التي ادعى أنها تمس أمن الدولة، اعتقلت قوات الأمن أحياناً مواطنين بدون مذكرات اعتقال أو مراجعة قضائية. واحتجزت المدعى عليهم قبل مثلهم أمام المحكمة دون إبلاغهم بالتهم الموجهة إليهم. ولم تسمح لهم بلقاء محاميهم أو لم تسمح لهم بذلك اللقاء إلا قبل المحاكمة بوقت قصير. ذكر

النشطاء خلال العام أن المسؤولين احتجزوا عمالاً مهاجرين في عمليات اعتقال تعسفية. واستمر احتجاز أولئك الذين لم يتم رب العمل بضمن إطلاق سراحهم إدارياً بتهمة العمل بدون تصريح أو غيابهم عن مكان العمل المرخص لهم أو عدم الحصول على تصاريح إقامة مناسبة. وذكرت منظمات غير حكومية محلية أن أرباب العمل أساءوا معاملتهم بإيذائهم جسدياً أو أساءوا معاملة بعض هؤلاء المحتجزين. في أغسطس/آب، أفاد مكتب الشفافية وحقوق الإنسان بمديرية الأمن العام بأن السلطات احتجزت 1,218 شخصاً منذ يناير/كانون الثاني في مرافق الاعتقال الإداري لفترات زمنية متفاوتة.

يجيز القانون للحكام الإقليميين الإثني عشر باحتجاز أفراد بصفة إدارية في مرافق الاعتقال الإداري حسب ما يعتبرونه ضرورياً لأغراض التحقيق أو لحماية الشخص. قامت السلطات باحتجاز هؤلاء الأشخاص في السجن أو وضعهم قيد الإقامة الجبرية في منازلهم من دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وأظهرت الإجراءات القانونية أنهم كانوا غير مذنبين. وبإمكان المحافظين تمديد فترة الاحتجاز، فيما احتجزت السلطات بعض المهاجرين إدارياً لعدة أشهر دون توجيه اتهامات إليهم. استخدم المحافظون هذا البند القانوني على نطاق واسع بما فيه وضع النساء في "الاحتجاز الوقائي" في حالات تهديد أفراد الأسرة يقتلن لحماية شرف العائلة. وعلى الرغم من حبسهن إلى أجل غير مسمى، فإنهن لم يواجهن أية تهمة قانونية ولم يشكلن أي تهديد للسلامة العامة. ويقدر المدافعون عن حقوق الإنسان أن السلطات احتجزت ما بين 40 و 50 امرأة بموجب بند الاحتجاز الوقائي خلال العام.

وقد لاحظت عدة منظمات غير حكومية دولية ووطنية أن المحافظين أساءوا استخدام القانون بشكل اعتيادي، إذ قاموا بحبس الأفراد عندما لم تتوفر أدلة كافية لإدانتهم، ومددوا فترة احتجاز السجناء حتى بعد انتهاء فترة السجن.

الاحتجاز قبل المحاكمة: كان الإجراء المعتاد هو موافقة القضاة على تمديد المهلة المتاحة للمدعين العامين لتوجيه تهمة رسمية تؤدي إلى إطالة فترة الاحتجاز قبل المحاكمة بدون ضرورة. وقد أسهمت الإجراءات القانونية المطولة، والعدد الكبير للمحتجزين، وعدم كفاءة القضاء، وتراكم القضايا أمام القضاء، في تفاقم مشكلة الاحتجاز قبل المحاكمة. ساعد استخدام الأساليب الإلكترونية في الإجراءات القانونية في السنوات الأخيرة في تقليص متوسط فترة الاحتجاز قبل المحاكمة، وفقاً لبعض المنظمات المحلية التي تقدم المساعدات القانونية. اعتباراً من شهر مايو/أيار، كانت نسبة 37 بالمائة من جميع المحتجزين بانتظار المحاكمة وفقاً لدراسة أجراها الاتحاد الأوروبي. ومن بين الـ 37 في المائة هذه، كانت نسبة 44 في المائة قد عرضت قضاياها أمام محكمة أمن الدولة. ووفقاً للمركز الوطني لحقوق الإنسان، تراوح طول مدة الاحتجاز قبل المحاكمة من ثلاثة أيام إلى ستة أشهر، ولكنها وصلت في بعض الحالات إلى سنتين. وفي عام 2016 ووفقاً لإحصاءات مديرية الأمن العام، قضى 36,197 شخصاً وقتاً في الاحتجاز السابق للمحاكمة استناداً إلى أمر المدعي العام. وتعرض 30,138 شخصاً للاحتجاز الإداري بمقتضى سلطات الحاكم التي ينظمها قانون منع الجريمة.

ويجزم القانون اعتقال أي شخص بدون أمر من المدعي العام لفترة تزيد عن 24 ساعة. وقال نشطاء حقوق الإنسان إن السلطات تجاهلت بشكل اعتيادي هذا الحد. ووفقاً لمنظمات حقوق الإنسان، كان الإفلات من العقاب شائعاً جداً في حال وقوع انتهاكات.

قدرة المحتجزين على الطعن أمام المحكمة في قانونية الاحتجاز: لا يشمل القانون بندا صريحا يخول ضحايا الاعتقال التعسفي أو غير القانوني حق المطالبة بالتعويض. لا ينص قانون الإجراءات الجنائية على إجراء مراجعة قضائية اعتيادية للاعتقالات الإدارية التي أمر بها المحافظون الإثنا عشر. يمكن للمحتجزين رفع دعاوى مدنية للتعويض عن تعرضهم للاعتقال التعسفي أو غير القانوني أو رفع دعاوى جنائية على احتجازهم بشكل غير قانوني. ولكن هذا نادرا ما يحدث على أرض الواقع. يجب أن يستعين المحتجزون بمحام من ذوي الخبرة لا تقل عن خمس سنوات، ويجب أن يدفعوا رسوم خدماته، ويقدموا نسخة من أمر الاحتجاز. ولم تكن هناك حالات معروفة تم فيها تطبيق هذا القانون خلال العام.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص القانون على استقلال القضاء. لكن مزاعم لُوح بها خبراء قانونيون ومحامو حقوق الإنسان عن محسوبية، ومحاباة الأقارب، ودوائر نفوذ المصالح الخاصة، مما أثار بواعث القلق بشأن استقلال القضاء. كما أن عدم الكفاءة في الجهاز القضائي والتراكم الكبير للقضايا أعاق توفير العدالة. في أوائل آب/أغسطس، أقر البرلمان مشروع قانون ينص على المزيد من الأحكام من أجل استقلالية القضاء وتحسين الأداء النوعي للمحاكم.

إجراءات المحاكمة

ويفترض القانون براءة المتهمين. يكفل القانون حق المواطنين في الحصول على محاكمة عادلة ونزيهة وعلنية. وقد فرض جهاز قضائي مستقل مراعاة هذا الحق بشكل عام. ولم يحترم المسؤولون حق المتهمين في الإطلاع بسرعة وبالتفصيل على التهم الموجهة إليهم، والحق في محاكمة منصفة وعلنية دون إبطاء غير ضروري. ووفقاً للقانون، تكون جميع المحاكمات المدنية، بما فيها المحاكمات التي تجري في محكمة أمن الدولة، مفتوحة للعموم إلا إذا قررت المحكمة أنه ينبغي أن تكون المحاكمة مغلقة مراعاة لحماية للمصلحة العامة. حاکمت السلطات أحيانا المتهمين غيابيا. ومن حق المتهمين الحصول على مشورة قانونية، ويتم ذلك على نفقة الدولة بالنسبة للمعوزين في القضايا التي تنطوي على حكم الإعدام أو احتمال السجن المؤبد ولكن في مرحلة المحاكمة فقط. لم يحظ أغلب المتهمين الجنائيين بتمثيل قانوني قبل وخلال المحاكمة. وكثيرا ما التقى المدعى عليهم من قبل محكمة أمن الدولة بمحاميههم قبل يوم أو يومين فقط من محاكمتهم. ولم تمنح

السلطات المتهمين الوقت والتسهيلات الكافية لإعداد دفاعهم. لم توفر السلطات بشكل موحد خدمات الترجمة والدفاع القانوني للمقيمين الأجانب خاصة العمال الأجانب الذين لا يتكلمون العربية في أغلب الحالات.

يجوز للمتهمين تقديم شهود وأدلة لصالحهم واستجواب الشهود الذين يشهدون ضدهم. ولا يملك المتهمون حق رفض أداء الشهادة. ومع أن الدستور يحظر استخدام الإقرارات التي انتزعت بالتعذيب، لكن ناشطي حقوق الإنسان لاحظوا أن المحاكم كانت تقبل بشكل روتيني الإقرارات التي يُزعم بأنها انتزعت تحت التعذيب أو إساءة المعاملة. يمكن للمدعى عليهم استئناف الأحكام. ويتم استئناف الأحكام بشكل تلقائي في القضايا المتعلقة بعقوبة الإعدام أو بالسجن لمدة تزيد عن 10 سنوات.

وكان يحق للمتهمين في محكمة أمن الدولة استئناف الأحكام التي صدرت بحقهم أمام محكمة النقض (التمييز)، المخولة صلاحية مراجعة الأمور المتعلقة بالوقائع وبالقانون أيضاً.

سمحت الحكومة للمراقبين الدوليين بزيارة محكمة أمن الدولة ومحاكم الجيش والشرطة لمعاينة إجراءات المحاكمة في يونيو/حزيران وسبتمبر/أيلول. شاهد المراقبون الدوليون إجراءات المحكمة العسكرية في يونيو/حزيران ويوليو/تموز لمحاكمة معارك أبو تايه الذي أطلق النار على ثلاثة من أفراد القوات المسلحة الأجنبية في قاعدة الأمير فيصل الجوية في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2016.

تعتبر المحاكم المدنية والجنائية والتجارية شهادة الرجل والمرأة متساوية. أما في المحاكم الشرعية التي تتولى النظر في قضايا زواج المسلمين وطلاقهم وقضايا الإرث، فإن شهادة المرأة تعادل نصف شهادة الرجل.

السجناء والمحتجزون السياسيون

قامت الحكومة خلال العام باحتجاز وسجن ناشطين لأسباب سياسية بما في ذلك انتقاد الحكومة وانتقاد سياسة الحكومة الخارجية، ونشر انتقادات لمسؤولين حكوميين وهيئات رسمية وانتقاد بلدان أجنبية، وترديد هتافات ضد الملك. وزعم مواطنون ومنظمات غير حكومية أن الحكومة واصلت احتجاز أفراد آخرين خلال العام لأسباب سياسية، وأن المحافظين ظلوا يستخدمون التوقيف الإداري لما بدا أنه أسباب سياسية.

في 17 فبراير/شباط، احتجزت السلطات الناشط راني الزواهره الذي لديه صلات بمعارضة الحراك منذ عام 2010. اعتقلته الأجهزة الأمنية بموجب أحكام قانون الإرهاب. وكانت سلطات تطبيق القانون قد استهدفت الظواهره سابقاً فيما يتصل بأنشطته المعارضة، ووجهت له تهمة "التشهير والتحريض". ونتيجة لهذه التهم، قضى عقوبة بالسجن لمدة ستة أشهر وتخلي عن حركة المعارضة. أفرجت السلطات عن الظواهره بعد إضراب عن الطعام لمدة 15 يوماً واعتصام أعضاء من قبيلته.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

يجوز للأفراد رفع دعاوى قضائية مدنية تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان أمام المحاكم المحلية.

و. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر القانون مثل هذه الأفعال، لكن الحكومة لم تحترم هذا الحظر. واعتقد مواطنون على نطاق واسع أن ضباط الأمن رصدوا مكالماتهم الهاتفية واتصالهم بشبكة الإنترنت، واطلعوا على مراسلاتهم الخاصة، وقاموا بنشاطات مراقبة دون مذكرات قضائية. واعتقد عدد كبير من المواطنين أن الحكومة استخدمت نظام المخبرين السريين داخل الحركات السياسية ومنظمات حقوق الإنسان.

وقال ناشطون أيضا إن مسؤولين في دائرة المخابرات العامة احتجزوا وثائقهم وهددوهم بمنع أبنائهم من دخول الجامعات أو التخرج منها.

وزعم سجناء سابقون أن السلطات منعت مواطنين من الحصول على التصاريح الأمنية اللازمة للعمل.

القسم 2. احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

ينص الدستور على أن "الدولة تضمن حرية الرأي، ومن حق كل أردني أن يعبر عن رأيه بحرية عن طريق التعبير والكتابة والتصوير الفوتوغرافي ووسائل التعبير الأخرى شريطة ألا يتجاوز حدود القانون". طبقت السلطات اللوائح للحد من حرية التعبير والصحافة على مستوى الممارسة العملية. طبقت السلطات بنودا من قانون مكافحة الإرهاب وقانون الجرائم المتعلقة بالشبكات الإلكترونية، وقانون الصحافة والمطبوعات، وقانون العقوبات لاعتقال الصحفيين المحليين.

حرية التعبير: يجيز القانون عقوبة أقصاها السجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات لإهانة الملك، أو التشهير بالحكومة أو الزعماء الأجانب، أو الإساءة إلى المعتقدات الدينية، أو إثارة النزاع الطائفي والفتنة. وقيدت الحكومة خلال العام قدرة الأفراد على توجيه النقد للحكومة عن طريق اعتقال عدد من الناشطين لتعبيرهم عن آراء سياسية ولانتقادهم حكومات أجنبية. استخدمت السلطات القوانين ضد قذف الموظفين الحكوميين والابتزاز والتشهير لتقييد النقاش العام. واستخدمت كذلك أوامر حظر النشر الرسمية الصادرة من جانب المدعي العام والتي تقوم بتوزيعها هيئة الإعلام الأردني.

وفي يناير/كانون الثاني، صادقت محكمة التمييز (النقض) على قرار محكمة أمن الدولة الصادر في ديسمبر/كانون الأول عام 2016 بإدانة قاتل الكاتب ناھض حتر بتهمة "ارتكاب أعمال إرهابية أدت إلى موت إنسان" وحكمت عليه بعقوبة الإعدام. وكانت السلطات قد ألقت القبض على الكاتب حتر في أغسطس/آب عام 2016 لنشر رسماً تحريرياً على فيسبوك شمل تجسيداً لله، وأن مسلحاً وحيداً قتله بعد ذلك بشهر واحد بسبب إهانته للدين. في 4 مارس/آذار، أعدمّت السلطات القاتل المدان.

في 12 يناير/كانون الثاني، اعتقلت السلطات اللواء المتقاعد محمد العتوم وسبعة نشطاء آخرين كانوا يحتجون على الزيادة المتوقعة في الأسعار والفساد الحكومي المزعوم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. واتهمه وكيل نيابة محكمة أمن الدولة بتقويض النظام والقيام بأفعال تهدف إلى تحريض الرأي العام على انتهاك القانون. بعث عدد من أعضاء البرلمان رسالة إلى الملك سلطوا فيها الضوء على الحادث. أفرجت السلطات عن المعتقلين بكفالة بعد أربعة أسابيع. لا تزال القضية المرفوعة ضد العتوم والنشطاء الآخرين معروضة أمام القضاء.

في أوائل آب/أغسطس، أفادت الصحافة المحلية بأن المدعي العام في المحكمة الابتدائية قدم تهماً تشمل القذف والتحريض والتشهير ضد الصحفي المحلي محمد قداح، الذي ورد أنه نشر شريط فيديو على فيسبوك وصفته السلطات بأنه ينطوي على "الإهانة" و "التحقير" للنساء في البلاد. انضم ستة عشر فرداً إلى النيابة ضد القداح مدعين أنهم من الضحايا المتضررين مما فعله. استمر عرض القضية أمام المحكمة.

تقوم هيئة الإعلام بترخيص جميع استطلاعات الرأي العام ومراكز الأبحاث المسحية وفقاً لقانون الصحافة والنشر.

حرية الصحافة ووسائل الإعلام: يجب على جميع المطبوعات الحصول على تراخيص من الحكومة قبل الصدور تصدر عدة صحف يومية في البلاد. واعتبر المراقبون العديد منها مستقلة عن الحكومة، بما فيها صحيفة تعتبر قريبة من حزب العمل الإسلامي الموالي للإخوان المسلمين. كما اعتبر المراقبون العديد من الصحف اليومية قريبة من الحكومة. وكانت وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة المستقلة تعمل عموماً تحت قيود محدودة، لكن مراقبي وسائل الإعلام أفادوا بوجود ضغوط حكومية للإمتناع عن انتقاد العائلة الملكية، أو الحديث عن دائرة المخابرات العامة، أو استخدام تعابير تعتبر مهينة للدين، بما فيها تهديدات بفرض غرامات كبيرة وأحكام بالسجن رداً على التشهير بمسؤولين حكوميين. وقد أثرت الحكومة على تقارير الأخبار والتعليقات الصحفية عن طريق الضغوط السياسية على المحررين والسيطرة على مناصب التحرير الهامة في وسائل الإعلام الموالية للحكومة. على سبيل المثال، أفاد صحفيون من وسائل الإعلام التابعة للحكومة والحكومية المستقلة أن مسؤولي الأمن استخدموا الرشاوى والتهديدات والضغوط السياسية لإجبار المحررين على نشر مقالات مؤيدة لسياسات الحكومة في الصحف الإلكترونية والمطبوعة.

يخول قانون الصحافة المسموعة والمرئية رئيس هيئة الإعلام السلطة لإغلاق أي مسرح أو قناة فضائية أو قناة إذاعية بدون ترخيص. خلال العام، منحت هيئة الإعلام تراخيص البث إلى الشركات المملوكة للمواطنين والأجانب. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الحاصلين على تراخيص عدم بث أي شيء من شأنه أن يضر بالنظام العام والأمن الاجتماعي، والاقتصاد، والأمن القومي، أو علاقات الأردن مع دولة أجنبية، أو التحريض على الكراهية والإرهاب والفتنة والعنف؛ أو تضليل أو خداع الجمهور. يتم فرض دفع غرامة مالية على البث دون ترخيص. بيد أنه يجب على مجلس الوزراء تبرير أسباب رفض الترخيص والسماح لمقدم الطلب بالطعن في القرار أمام القضاء.

اعتقلت السلطات أو احتجزت مؤقتاً بعض الصحفيين، فيما هدد مسؤولون حكوميون أو أفراد عاديون بعض الصحفيين. في 25 أكتوبر/تشرين الأول، اعتقلت السلطات سبعة من الصحفيين ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بموجب قانون الجرائم الإلكترونية وقانون الصحافة والمطبوعات بعد أن قدم الأمين العام للمحكمة الملكية يوسف العيساوي شكوى ضدهم لنشرهم اتهامات ضده عبر وسائل التواصل الاجتماعي. يُزعم أن الصحفيين اتهموا العيساوي بالفساد. احتجزت السلطات اثنين من السبعة ولكنها أفرجت عن الآخرين. واستمر التحقيق مع جميع الصحفيين السبعة بحلول نهاية العام.

في 6 يونيو/حزيران، أغلقت الحكومة مكتب الجزيرة في الأردن وسحبت رخصته ضمن دواعي النزاع بين قطر والخليج.

في فبراير/شباط 2016، اعتقلت السلطات الصحافي زيد المرفعي من صحيفة الرأي لنشره مقالا عن احتجاج القضاة وموظفي المحاكم بشأن الخسائر في صندوق معاشات التقاعد الخاص بهم. اتهمت المحكمة المرفعي بالقتل والتشهير بموجب قانون الجرائم المتعلقة بالشبكات الإلكترونية، وكذلك بالنشر عن قضية لازالت قيد النظر. أفرجت السلطات عن المرفعي بكفالة بعد احتجازه أربعة أيام، وظلت الاتهامات قائمة مع نهاية العام.

تملك الحكومة غالبية المقاعد في مجلس إدارة "الرأي"، كبرى الصحف اليومية شبه الرسمية، وحصّة في مقاعد مجلس إدارة صحيفة يومية أخرى هي "الدستور". ووفقاً لمؤيدي حرية الصحافة، يجب أن يوافق قسم الإعلام في دائرة المخابرات العامة على تعيين رؤساء التحرير في الصحف الموالية للحكومة.

ولاحظ مراقبون إعلاميون أنه خلال قيام التلفزيون الأردني ووكالة الأنباء الأردنية، والإذاعة الأردنية، التي تملكها الحكومة، بتغطية مواضيع مثيرة للجدل، فإنها تغطيها فقط بما يتطابق مع موقف الحكومة.

وبموجب القانون يجوز نشر أي كتاب وتوزيعه بحرية. ولكن إذا اعتقدت دائرة المطبوعات والنشر أن في الكتاب مقاطع مسيئة للدين أو "تهين" الملك، يجوز لها أن تطلب أمراً من المحكمة يقضي بمنع توزيع الكتاب.

منعت هيئة الإعلام توزيع 36 كتاباً من يناير/كانون الثاني حتى أكتوبر/تشرين الأول، لإهانة الدين أو الترويج للإرهاب مقارنة مع موافقتها على استيراد أكثر من 150,000 كتاب.

العنف والتحرش: تعرض الصحفيون للمضايقة والتخويف على يد الحكومة.

في تقريره نصف السنوي "حالة حريات الإعلام في الأردن" بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز 2017، وثق مركز الدفاع عن حرية الصحفيين حدوث 98 واقعة انتهاك للحريات ضد 46 صحفياً وثلاث منظمات إعلامية، وخمس حالات اعتداء جسدي، وحالتين من حالات المعاملة المهينة، والعديد من الهجمات على المعدات وحذف المحتوى من الكاميرات.

قام المركز بتوثيق 34 انتهاكاً ضد صحفيين كانوا يغطون انتخابات البلديات والمحافظات في 15 أغسطس/آب. وشملت الانتهاكات 16 حالة من موظفي الاقتراع كانوا يعيقون عمل الصحفيين، و11 حالة من حجب المعلومات، ومضايقات غير محددة، وتهديدات بالاعتداء، وتدمير المعدات.

في فبراير/شباط، وثق مركز حماية وحرية الصحفيين 33 انتهاكاً ضد 26 صحفياً كانوا يغطون الإفراج عن الجندي أحمد الدقاسمة الذي قضى 20 عاماً في السجن لقتله سبعة من تلاميذ المدارس الإسرائيليين. حظرت السلطات التغطية الصحفية في 26 حالة، وتم الإبلاغ عن أربعة هجمات على معدات الصحفيين.

الرقابة أو تقييد المحتوى: تفرض الحكومة رقابة مباشرة وغير مباشرة على وسائل الإعلام. وزعم صحفيون أن الحكومة استخدمت مخبرين في مكاتب الصحافة الإخبارية، ومارست نفوذاً على نقل التقارير الصحفية، وأن مسؤولي دائرة المخابرات العامة مارسوا رقابة على تغطية الأخبار. وقيل أن رؤساء تحرير تلقوا مكالمات هاتفية من مسؤولين أمنيين مع تعليمات حول كيفية تغطية الأحداث أو الإمتناع عن تغطية موضوعات أو أحداث معينة، خاصة انتقاد الإصلاح السياسي. تمت رشوة صحفيين، مما أسفر عن تقويض التغطية الإخبارية المستقلة. وقام مسؤولون حكوميون في بعض المناسبات بتقديم نصوص معينة لكي ينشرها الصحفيون ضمن مقالاتهم. وقد أظهر استطلاع للرأي أجري بين 266 شخصية إعلامية أن 93.6 في المائة من الصحفيين يخضعون للرقابة الذاتية. وأفاد صحفيون بممارستهم الرقابة الذاتية نظراً للتهديد بالاعتقال والسجن بتهمة التشهير وطائفة متنوعة من المخالفات وغرامات تصل إلى 150,000 دينار أردني (210,000 دولار). وقام رؤساء التحرير في بعض الحالات بممارسة الرقابة على مقالات معينة منعاً لإقامة دعاوى. وأدى استخدام الحكومة لأسلوب "الاحتواء الناعم" للصحفيين، بما في ذلك منع الدعم المالي والمنح الدراسية للأقارب والدعوات إلى مناسبات خاصة، إلى تحكّم كبير بمحتوى وسائط الإعلام.

خلال العام، لم تعمم هيئة الإعلام أية أوامر رسمية لتكليم الأفواه ومنع النقاش في جميع وسائل الإعلام بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي. بالنسبة للقضايا الجنائية الكبرى أو حالات العنف المنزلي، يجوز للمدعي

العام إصدار أمراً رسمياً لحماية الضحايا أو الشهود المعننين بالقضية. على سبيل المثال ، فرضت هيئة الإعلام حظراً على نشر قضية السارق المزعوم الذي أطلق عليه صاحب المنزل النار وأرداه قتيلاً غربي عمان.

وواصلت الحكومة فرض حظر على توزيع كتب مختارة لأسباب دينية وأخلاقية وسياسية.

قوانين التشهير / القذف : اعتمد المدعون العامون الحكوميون على دعاوى قضائية رفعها أفراد ضد تشهير وتشويه السمعة، في محاولة لقمع انتقادات الشخصيات والسياسات العامة. وواجه عشرات الصحفيين، فضلا عن أعضاء في البرلمان، اتهامات قذح وتشهير من قبل مواطنين عاديين.

في مايو / أيار، اعتقلت السلطات ناشطاً في مكافحة الفساد بتهمة التشهير بعد اتهامه وزيرا سابقا وآخر حالياً بإساءة استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية. وظلت التهم معلقة بحلول نهاية العام.

الأمن القومي: استخدمت الحكومة القوانين التي تحمي الأمن القومي لتقييد الانتقاد لسياسات الحكومة والمسؤولين. كما أصدرت الحكومة أوامر لمنع النشر تحد من النقاش حول جميع أشكال وسائل الإعلام المتعلقة بالهجمات الإرهابية التي وقعت في ديسمبر / كانون الأول 2016 في مدينة الكرك الجنوبية.

حرية الإنترنت

لم تقيد الحكومة أو تعيق استخدام الإنترنت، كما أنها لم تراقب المحتوى، ولم ترد تقارير موثوقة بأن الحكومة راقبت المراسلات الإلكترونية الخاصة بدون الموافقة القضائية الملائمة. يشترط القانون ترخيص وتسجيل مواقع الإنترنت الإخبارية، ويحمل المحررين مسؤولية تعليقات القراء على مواقعهم الشبكية، ويشترط قيام مالكي المواقع بتزويد الحكومة ببيانات عن مستخدميها، ويفرض أن يكون رؤساء التحرير أعضاء في نقابة الصحفيين الأردنيين. ويمنح القانون للسلطات صلاحيات واضحة تمكنها من حجب مواقع الإنترنت وفرض الرقابة عليها. في 15 يوليو/تموز، منعت السلطات موقعا إلكترونيا كان يجمع التوقيعات لعريضة عامة لمدة خمسة أيام لأنها اعتبرته موقعا إخباريا غير مرخص، قبل استعادة الترخيص له. وهذا الموقع مخصص لعرائض المطالبة بالديمقراطية والحقوق والمساواة.

واصلت السلطات حجب الموقع الإلكتروني لمجلة تهتم بأسلوب الحياة وغطت مواضيع تشمل مشاكل المثليين والمثليات ومختلفي الميول الجنسية والهوية الجندرية الجنسية LGBTI، وادعت السلطات أن المجلة كانت مطبوعة غير مرخصة.

وفقاً لهيئة الإعلام، لا توجد رسوم تسجيل للمواقع الإلكترونية. يجب أن تستخدم المواقع الإخبارية المحررين الرئيسيين ممن لديهم عضوية جمعية الصحافة الأردنية لمدة أربع سنوات على الأقل. ويمكن تغريم المالك أو المحرر أو رئيس التحرير بمبلغ قدره 3,000 دينار أردني (4,200 دولار) و 5,000 دينار أردني (7,000 دولار)، بالإضافة إلى عقوبات جنائية، نظراً لإحتواء المواقع الشبكية على "احتقار، أو تشوية سمعة، أو التشهير بأفراد و/أو انتهاك حرياتهم الشخصية أو ترويج إشاعات كاذبة عنهم."

ووفقاً لصحفيين، فإن قوات الأمن طالبت بحذف بعض المقالات المنشورة في تلك المواقع الإلكترونية. وهددت الحكومة المواقع الشبكية والصحفيين الذين دأبوا على انتقاد الحكومة، بينما قدمت دعماً فعلياً للمواقع التي تنشر تقارير موالية للسلطة. وقامت الحكومة برصد المراسلات الإلكترونية ومواقع الدردشة على الإنترنت. واعتقد الأفراد أنهم لم يتمكنوا من التعبير الكامل عن آرائهم عن طريق الإنترنت بما في ذلك البريد الإلكتروني.

ووفقاً للبنك الدولي، بلغ معدل انتشار الإنترنت 75٪ خلال العام، وسجل ارتفاعاً من نسبة 38٪ التي كان عليها عام 2010.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

فرضت الحكومة بعض القيود على الحرية الأكاديمية. وزعم بعض الأكاديميين أن هناك حضوراً استخباراتياً مستمراً في المؤسسات الأكاديمية، بما في ذلك مراقبة المؤتمرات والمحاضرات الأكاديمية. كما راقبت الحكومة اللقاءات السياسية، والخطب في الحرم الجامعي، والخطب في المساجد والعضات في الكنائس. أفاد أكاديميون بأنه يتعين أن تمنح دائرة المخابرات العامة الضوء الأخضر قبل تعيين جميع أساتذة الجامعات. وأفاد الأكاديميون أيضاً أن إدارة الجامعة يجب أن توافق على جميع الأوراق البحثية أو المنتديات أو مواد القراءة أو الأفلام أو الحلقات الدراسية، وأن يقوم المسؤولون بإزالة المواد المثيرة للجدل من خلال دائرة المخابرات العامة. يتم تنقيح الأفلام الأجنبية التجارية لمعرفة ما إذا كانت تتضمن أي محتوى غير لائق قبل عرضها في قاعات السينما.

وفي يونيو/حزيران، سحبت الحكومة تصريحاً لحفل موسيقي كان مزماً لتنظيمه من قبل مشروع ليلي وهو فريق لبناني لموسيقى الروك البديلة ومتعاطف مع المثليين والمثليات وثنائي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً والمخنثين. وكانت السلطات قد حظرت نشاط الفريق عام 2016. رعت وزارة السياحة في البداية العرض، لكن الحكومة غيرت قرارها في نهاية المطاف بعد أن واجهت معارضة قوية من أعضاء البرلمان والزعماء الدينيين والمعلقين الإعلاميين الذين زعموا أن الفريق الغنائي (التي يرأسه مغني مثلي الهوية الجنسية) وأن موسيقاه (تتناول مواضيع مثيرة للجدل ومنها الجنس والكحول) تتعارض مع القيم الأردنية.

ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

فرضت الحكومة قيوداً على حريات التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور حرية التجمع، ولكن الحكومة قيدت هذا الحق. وقد سمحت قوات الأمن بشكل عام بالمظاهرات وقامت بتوفير الأمن للمظاهرات التي سبق الإعلان عنها.

تظاهر المحتجون وأحرقوا إطارات السيارات وقطعوا الطرق في جنوب الأردن من 17 إلى 19 يوليو/تموز بعد إدانة محكمة عسكرية في 17 يوليو/تموز الجندي معارك أبو تايه الذي قتل ثلاثة من أفراد قوات مسلحة أجنبية في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2016. نظم أفراد عائلة أبو تايه وقبيلة الحويطات سلسلة من المؤتمرات القبلية عقب صدور الحكم. كما قاموا بتنظيم قافلة من الجفر إلى عمان حيث اعترضت الشرطة سبيلهم وقامت بتفتيشهم. واستمرت حوالي 60 سيارة في الحركة والاحتجاج بسلام في عدة مواقع في عمان. قام المسؤولون الأمنيون بتفريق المتظاهرين دون وقوع إصابات.

في يونيو/حزيران 2016، فرقت السلطات بالقوة احتجاجاً دام أسبوعاً في وسط مدينة ذيبان. اعتقلت الحكومة ثلاثة أشخاص بتهمة الشروع في القتل ومقاومة الاعتقال بإطلاق الذخيرة الحية في الهواء وإهانة الملك. لا تزال التهم معلقة.

يتطلب القانون إخطار المحافظ لمدة 48 ساعة عن أي اجتماع أو نشاط تستضيفه أي مجموعة محلية أو دولية. ذكرت عدة منظمات غير حكومية محلية ودولية أن الفنادق طلبت منها تقديم رسائل موافقة من المحافظ قبل عقد التدريب أو الاجتماعات الخاصة، أو المؤتمرات العامة. رفضت الحكومة إصدار الترخيص لعدة فعاليات. وفي حالة عدم توفر رسائل الموافقة من الحكومة والجهات الأمنية، ألغت تلك الفنادق الفعاليات والدورات التدريبية. في بعض الحالات، نقلت المنظمات غير الحكومية فعالياتها ودورات التدريب إلى مكاتب خاصة. رفضت السلطات إصدار ترخيص لجمعية الإخوان المسلمين الأردنية (وهي هيئة غير مسجلة قانونياً كجمعية أو منظمة غير حكومية لدى الحكومة) وجبهة العمل الإسلامي (مسجلة قانونياً كحزب) لعقد اجتماعات وفعاليات في عدة مناسبات في جميع أنحاء البلاد.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل الدستور الحق في الانتساب للجمعيات؛ ولكن الحكومة قيدت هذه الحرية. ويمنح الدستور وزارة التنمية الإجتماعية الحق في رفض الطلبات المقدمة لتسجيل منظمة أو لتلقي تمويل أجنبي لأي سبب من الأسباب.

كما يحظر استخدام الجمعيات لمصلحة أية منظمة سياسية. ويمنح القانون الوزارة أيضاً سيطرة كبيرة على إدارة الجمعيات الداخلية، بما فيها القدرة على حل الجمعيات، وتعيين مجالس إدارة جديدة، وإرسال مبعوثين حكوميين إلى أي اجتماع لمجلس الإدارة، ومنع جمعيتين من دمج عملياتهما، وتعيين مدقق حسابات متخصص لفحص سجلات الجمعية المالية لأي سبب من الأسباب. كما يفرض القانون على الجمعيات إبلاغ الوزارة باجتماعات مجالسها، ورفع جميع قرارات هذه المجالس إلى الوزارة للموافقة عليها، والإفصاح عن أسماء الأعضاء، والحصول على تصاريح أمنية لأعضاء المجلس من وزارة الداخلية. ويتضمن القانون فرض عقوبات، بما في ذلك غرامات تصل حتى 10,000 دينار أردني (14,000 دولار). خلال عام 2015، قدمت وزارة التنمية الاجتماعية نموذجاً لتطبيق جديد لعملية المصادقة على الجمعيات التي تتلقى تمويلاً أجنبياً. وانتقدت الجمعيات هذا الإجراء الجديد الذي يشمل وزارات إضافية في عملية اتخاذ القرار ويزيل الموعد النهائي لاستعراض طلبات التمويل. ذكرت المنظمات غير الحكومية أنّ إجراءات التسجيل الخاصة بطلبات التمويل الأجنبية لم تكن واضحة وشفافة ولم تطبق باستمرار. عايشت المجموعات التي حاولت التسجيل أشهر من التأخير، وعبرت تلك التي رفضت السلطات طلباتها عن الشكوى من أنها تلقت تفسيرات غير كافية.

أبلغت المنظمات غير الحكومية خلال العام أن الحكومة رفضت في بعض الأحيان طلبات ترخيص المنظمات غير الحكومية للحصول على تمويل أجنبي. اعتباراً من 30 أغسطس/آب، تلقت الوزارة 8,280 طلباً للحصول على تمويل أجنبي. وافقت الحكومة على 124 من استمارات النماذج. وكشفت الاتصالات مع بعض المنظمات غير الحكومية عن استمرار التأخير غير المبرر لأشهر طويلة في عملية اتخاذ القرار.

يخول القانون وزارة التنمية الاجتماعية حق التدخل في أنشطة المنظمات غير الحكومية. بحلول 30 أغسطس/آب، كانت الوزارة قد أصدرت تحذيرات إلى 37 منظمة غير حكومية. تُمنح المنظمات غير الحكومية التي تلقت التحذير فترة اختبار مدتها شهران لمعالجة ما صدر منها من انتهاكات.

وزعمت وزارة الصناعة والتجارة والتموين أن مركز حماية وحرية الصحفيين انتهك قيود التمويل الأجنبي، وأمرته بوقف تلقي أي تمويل أجنبي. بعد إجراء التدقيق، خلصت الوزارة إلى أنه كان يجب تسجيل مركز حماية وحرية الصحفيين كشركة غير ربحية، وليس شركة مدنية، وتخضع لحدود التمويل الأجنبية والضوابط الإضافية. وفي أكتوبر/تشرين الأول، اتهم المدعي العام المسؤول التنفيذي الأول في مركز حماية وحرية الصحفيين بانتهاك بندين من بنود قانون الشركات. ونفى المركز ارتكاب أي مخالفات مشيراً إلى أنه يعمل كشركة مدنية منذ عام 1998 وأنه تعاون مع المؤسسات الحكومية في العديد من المشاريع.

وقد ساورت المواطنين، على نطاق واسع، شكوك بأن الحكومة اخترقت منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان واجتماعاتها الداخلية.

ج. حرية الدين

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع www.state.gov/religiousfreedomreport/.

د. حرية التنقل

يكفل القانون حرية التنقل داخل البلاد والسفر والهجرة إلى الخارج والعودة إلى الوطن، مع أنه كانت هناك بعض القيود.

صرحت الأمم المتحدة أن الحكومة تعاونت بصفة عامة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى لتوفير الحماية والمساعدة للنازحين في الداخل ولللاجئين واللاجئين العائدين وطالبي اللجوء والأشخاص عديمي الجنسية، وغيرهم من الأشخاص الذين تبعث أوضاعهم على القلق.

التنقل داخل البلد: فرضت الحكومة بعض القيود على حرية حركة اللاجئين المسجلين وطالبي اللجوء السوريين داخل البلاد. تم إغلاق الحدود البرية مع سوريا أمام اللاجئين الجدد الوافدين منذ يونيو/حزيران 2016. خلال الفترة بين مارس/آذار ويونيو/حزيران، وافقت الحكومة على دخول 21,300 من طالبي اللجوء السوريين المستضعفين عبر الحدود الشمالية الشرقية، حيث بدأ عشرات الآلاف منهم التجمع على طول الحدود الأردنية. استوعبت الحكومة طالبي اللجوء المعترف بهم في قسم مسيِّح من مخيم الأزرق بانتظار إجراء فحص أمني إضافي لهم، بالنظر إلى الاعتقاد السائد أن الكثيرين منهم فروا من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق (داعش). من مارس/آذار إلى يونيو/حزيران 2016 وعقب هجوم انتحاري على المعبر الحدودي أسفر عن مقتل سبعة من أفراد قوة حرس الحدود الأردنية، قامت السلطات بإخلاء حوالي 5,000 شخص ونقلتهم من القسم المسيِّح. من يوليو 2016 إلى 31 يوليو/تموز، نقلت السلطات 6,000 شخص إضافي من القسم الأيمن من المخيم. بقي حوالي 1,000 لاجئ سوري في ظروف شبيهة بالاحتجاز بانتظار إجراء فحوص أمنية.

في أكتوبر/تشرين الأول 2016، أغلقت الحكومة سايبير سيتي، وهو مخيم للاجئين في مرفق حكومي يخضع للرقابة في الرمثا، ونقلت سكان المخيم، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون من سوريا، إلى مخيم الملك عبد الله للاجئين حيث بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا 316 من أصل 526 لاجئاً سورياً. طالبت السلطات الفلسطينية المقيمين في حديقة الملك عبد الله بالحصول على تصريح إجازة لم يتم منحه بشكل منظم لزيارة أقاربهم في الأردن. سمحت السلطات ببعض الاستثناءات بالسماح للمرضى وكبار السن بزيارة أقاربهم مرتين في الشهر. على عكس اللاجئين السوريين في سايبير سيتي ومنتزه الملك عبد الله، لم يكن بإمكان

اللاجئين الفلسطينيين من سوريا الحصول على نظام الكفالة من قبل ضامن أردني. لم تبلغ السلطات رسمياً اللاجئين الفلسطينيين بأسباب تقييد قدرتهم على الحركة.

السفر إلى الخارج: إدعى النشطاء بأن السلطات قامت بحظر سفر المواطنين.

حماية اللاجئين

الإعادة القسرية: أرغمت الحكومة اللاجئين السوريين، بما فيهم النساء والأطفال، ومصابو الحرب، والأشخاص ذوو الإعاقة، بالعودة قسراً إلى سوريا. أفادت منظمات دولية بأن الحكومة أعادت قسراً إلى سوريا بعض اللاجئين المقيمين في المجتمعات المحلية المضيفة في البلاد والمخيمات بذريعة مخاوف أمنية مزعومة.

يواجه اللاجئون السوريون مخاطر متزايدة للترحيل منذ بداية العام. كانت الأسباب الرئيسية التي تم الإبلاغ عنها هي ادعاءات التواصل وإرسال الأموال إلى الأقارب الموجودين في الأراضي التي تسيطر عليها داعش في سوريا، على الرغم من أن بعض حالات الإعادة القسرية لم تكن متعلقة بمخاوف أمنية. أرسلت السلطات في أغلب الحالات الذين قررت ترحيلهم قسرياً إلى محافظة إقليم درعا، حيث لم يكن للعديد منهم شبكة دعم أو طريقة للعودة عبر خطوط المعارك إلى ديارهم، التي غالباً ما كانت ضمن المناطق التي تسيطر عليها قوات النظام أو تنظيم داعش.

مع نهاية شهر أغسطس/آب، كانت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) على علم بوجود ست حالات ترحيل قسري إلى سوريا بين 30 من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا. زادت حساسية وضع الفئة المستضعفة من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا بالتعرض للمزيد من مخاطر الانتهاكات بعد الترحيل. وبالنسبة لأولئك الذين دخلوا البلاد بصورة غير قانونية (بدون الوثائق المطلوبة، أو باستخدام وثائق الهوية السورية)، فقد كانوا معرضين دوماً للإعادة القسرية وعدم الحصول على الخدمات المدنية الأساسية - بما في ذلك تجديد وثائق الهوية، وكانت إجراءات تسجيل الزواج والوفيات، والمواليد معقدة للغاية. وأفادت منظمة الأونروا أن مثل هذه الأنشطة يمكن أن تؤدي إلى الإعادة القسرية إلى سوريا، فضلاً عن الاعتقال وسحب الجنسية.

الحصول على اللجوء: لا تكفل قوانين البلد منح حق اللجوء أو وضع لاجئ، كما أن الحكومة افتقرت إلى نظام رسمي لحماية اللاجئين. و تنص مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة والمفوضية عام 1998 والتي تم تجديدها عام 2014 على تعريف اللاجئ، وتؤكد مبدأ عدم العودة القسرية للاجئين، وتسمح للاجئين المعترف بهم بإقامة لفترة أقصاها عام واحد يجب خلالها أن تقوم المفوضية بإيجاد حل مستدام لوضعهم. ويمكن تجديد فترات الإقامة، لكن الحكومة لم تجبر اللاجئين على العودة إلى بلادهم الأصلية. اعتباراً من عام 2014،

طلبت السلطات من جميع السوريين الموجودين في البلاد التسجيل لدى وزارة الداخلية والحصول على بطاقة هوية تصدرها الوزارة.

أعلنت الحكومة أنها لن تقبل أي لاجئين سوريين إضافيين بعد الهجوم الانتحاري في يونيو/حزيران عام 2016، وأعلنت وقتها أن المنطقة المحيطة "منطقة عسكرية مغلقة". قيّدت الحكومة وصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة. وبناء على تقديرات أردنية، ذكرت المنظمات الدولية أن ما بين 45,000 و 50,000 من السوريين أقاموا في الصحراء شمالي شرق الحدود الأردنية السورية على مدار العام. واجه لاجئون آخرون، بمن فيهم العديد من العراقيين واليمنيين، الكثير من الأسئلة في نقاط الدخول الرسمية. ورفضت السلطات دخول الكثيرين منهم. ظل تصريح الحكومة عام 2013 أنها لن تسمح بدخول اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى الأردن ساري المفعول طوال العام.

العمالة: في فبراير/شباط 2016، أعلنت الحكومة أنها لن تسمح للاجئين السوريين بالوصول إلى سوق العمل الرسمي، والتزمت بتوفير 50,000 فرصة عمل للسوريين خلال العام. حتى تاريخ صدور التقرير، أصدرت وزارة العمل ما يقرب من 60,000 تصريح عمل للسوريين على الرغم من أن العديد منها كان تجديدا لتصاريح سابقة، مما يعني أن أقل بكثير من 60,000 لاجئ سوري حصلوا على تصاريح عمل خلال العام. اتخذت الحكومة عدة خطوات لتوسيع وتسهيل إصدار تصاريح العمل، بما فيها إلغاء الرسوم ومنح عفو موسع لأولئك الذين يعملون بشكل غير قانوني من أجل مساعدتهم على تسوية أوضاعهم. كما قامت الحكومة بمراجعة الممارسات في إصدار تصاريح العمل للسماح للعمال السوريين في القطاع الزراعي بتبديل أبواب العمل تحت إشراف التعاونيات الزراعية، بدلا من طلب تصريح عمل جديد لكل انتقال من وظيفة إلى أخرى.

استمر التأخر في تنفيذ الإجراءات في مكاتب وزارة العمل في المحافظات خارج عمان. كانت هناك حالة عدم اليقين في أوساط اللاجئين بشأن كيفية التقدم بطلب للحصول على تصاريح العمل، أو ما إذا كانوا سيفقدون أهليتهم للحصول على مساعدة المفوضية إذا دخلوا مجال العمل القانوني. استمرت عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين في العمل ضمن الاقتصاد غير الرسمي. وقدّرت دراسة تمت بتكليف من الحكومة حول العمال المهاجرين وصدرت في يوليو/تموز 2016، أن نسبة 26 في المئة من اللاجئين السوريين لهم حضور نشط اقتصاديا في سوق العمل الأردني. هناك عدد قليل جدا من اللاجئين غير السوريين ممن دخلوا سوق العمل الرسمي. ونظرا للصعوبات ونفقات السعي لاستصدار تصريح عمل، عمل الكثير منهم في سوق العمل غير الرسمي.

ذكرت الأمم المتحدة أن السلطات لم تعد ترحّل أو تنقل اللاجئين السوريين الذين يعملون بشكل غير رسمي إلى مخيمات اللاجئين عندما يتم القبض عليهم وهم يعملون دون تصريح. خلال العام، سمحت وزارتا الداخلية والعمل بالتنسيق مع اللاجئين الذين أقرتهم الأمم المتحدة ويعيشون في المخيمات بالتقدم للحصول على تصاريح عمل. تسمح الاتفاقية للاجئين المقيمين في المخيمات باستخدام تصاريح العمل الخاصة بهم

كترخيص للعمل خارج المخيم مدة 30 يوماً. يجب على اللاجئين المقيمين في المخيمات الذين يحصلون على تصاريح عمل إبلاغ إدارة المخيم يوماً واحداً في الشهر. اعتباراً من 28 أغسطس/أب، أصدرت الحكومة أكثر قليلاً من 1,000 تصريح عمل للسوريين في مخيم الزعتري.

وكان اللاجئون الفلسطينيون الحاصلون منذ فترة طويلة على وثائق الهوية الأردنية مندمجين تماماً في القوى الأردنية العاملة. ومع ذلك، كان الوضع مختلفاً بالنسبة لحوالي 154,881 من اللاجئين الفلسطينيين الذين هم في الأصل من غزة، وغير مؤهلين للحصول على الجنسية الأردنية، إذ كانوا غير قادرين على العمل بصورة قانونية أو الحصول على الخدمات العامة. بالإضافة إلى ذلك ووفقاً لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، حرمت السلطات اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، والغالبية العظمى منهم بدون وثائق أردنية، من فرصة للعمل.

الحصول على الخدمات الأساسية: سمحت الحكومة للاجئين السوريين وغيرهم الذين سجلتهم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالحصول على خدمات المرافق الصحية والتعليمية العامة. منذ 2014، يتعين على اللاجئين السوريين دفع نفس تكاليف الرعاية الصحية التي يدفعها الأردنيون غير الحاصلين على تأمين صحي، والذين يدفعون رسوماً رمزية عن معظم الخدمات الصحية الأساسية. يجب على اللاجئين العراقيين وغيرهم دفع ما يدفعه المواطن الأجنبي للحصول على الرعاية الصحية. واصلت الحكومة توفير التعليم الابتدائي والثانوي المجاني لأطفال اللاجئين السوريين. وأعلن وزير التعليم في عام 2016 أنه ينبغي تسجيل جميع الأطفال اللاجئين السوريين الذين بلغوا سن المدرسة للحصول على التعليم بحلول نهاية العام. اعتباراً من أغسطس/أب لم يتم إنجاز هذا الهدف. ويجب على أبناء اللاجئين غير السوريين أن يدفعوا رسوماً للتعليم في المدارس الحكومية. وكانت المدارس العامة، لا سيما في شمال البلاد، مكتظة وتعمل بجدول زمني لدوامين لاستيعاب العدد الكبير من الطلاب. ضاعفت الحكومة عدد دوريات التدريس في المدارس لاستيعاب 50,000 طالب لاجئ سوري إضافي علاوة على 126,000 من الأطفال المسجلين في عام 2016. بالنسبة للذين لا يحق لهم الحصول على التعليم الرسمي لكونهم ظلوا دون تعليم لمدة ثلاث سنوات أو أكثر، طوّرت وزارة التربية برنامجاً يساعدهم على اللحاق بالركب لمجموع 25,000 تلميذ آخر تتراوح أعمارهم بين التاسعة والثانية عشرة. بحلول 12 يوليو/تموز، استفاد 6,127 من الأطفال اللاجئين السوريين (بمن فيهم نسبة 51 بالمائة من الفتيات) من فرصة الدراسة في النظام المدرسي الرسمي في كل من المخيم والمجتمعات المحلية المضيفة. في المجتمعات المضيفة، سجلت السلطات 91,031 طفلاً لاجئاً سورياً في المدارس بما فيها 198 مدرسة تعمل بنظام عمل مزدوج (على فترتين دراسيتين إحداهما صباحية والأخرى مسائية). في المخيمات، تردد 35,096 طفلاً على حصص التدريس في 46 مدرسة في 17 مجمعاً مدرسياً. وفي يوليو/تموز، افتتحت وزارة التعليم 49 مدرسة وقدمت دورات صيفية لـ 3,593 طفلاً سورياً لم يسجلوا في الوقت المناسب لحضور الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2016 - 2017.

كان بإمكان الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 12 عاما من غير المؤهلين للتسجيل في التعليم الرسمي أن يشاركوا في برامج استئناف الدراسة الذي تديره وزارة التعليم لاستيعاب الذين تركوا الدراسة. سمحت هذه المبادرات الثلاث بتوسيع الفرص التعليمية للاجئين السوريين جميعهم تقريبا في سن الالتحاق بالمدرسة. لا يزال بعض الأطفال السوريين يواجهون حواجز تحول دون ذهابهم إلى المدارس العامة بما فيها عدم وجود وسائل نقل أو معاناة المشي لمسافات طويلة إلى المدارس، أو التسلط وسوء المعاملة من قبل زملائهم الطلاب و/أو المعلمين، أو عمالة الأطفال. وكانت قدرة اللاجئين على الحصول على العدالة متساوية بصرف النظر عن وضعهم القانوني؛ ولكنهم لم يستفيدوا دائما من هذا الحق.

واستثنت الحكومة اللاجئين الفلسطينيين من غزة، الذين دخلوا البلاد في أعقاب حرب 1967، من الخدمات التي تم توفيرها لسواهم من اللاجئين الفلسطينيين، مثل الحصول على المساعدة الحكومية والخدمات الطبية الحكومية. لكنهم كانوا مؤهلين لتلقي خدمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

الحماية المؤقتة: كما منحت الحكومة حماية مؤقتة للأشخاص الذين قد لا تنطبق عليهم صفة اللاجئين. وتغاضت الحكومة عن الإقامة المطولة لكثير من اللاجئين العراقيين وغيرهم من اللاجئين بعد أن تجاوزوا مدة صلاحية الإقامة التي دخلوا بموجبها إلى البلد.

الأشخاص عديمو الجنسية

يتم الحصول على الجنسية عن طريق الوالد دون سواه ولا تملك النساء الحق القانوني لنقل الجنسية إلى أطفالهن. أما أطفال الأمهات المواطنات المتزوجات من غير المواطنين فيحصلون على جنسية الأب ويفقدون الحق في الذهاب إلى مدرسة حكومية أو طلب خدمات حكومية أخرى إذا كانوا لا يحملون إذن إقامة قانوني، وهو إذن يجب التقدم بطلب للحصول عليه سنويا، وليس مضمونا. تضمنت المبادئ التوجيهية التي أعلنتها الحكومة في 2014، أنه إذا تقدم أطفال الأمهات الأردنيات والآباء من غير المواطنين بطلبات وأوفوا بمعايير معينة فقد يحصلوا على بعض الخدمات التي يتمتع بها المواطنون، بما في ذلك الحصول على التعليم الابتدائي المجاني والتعليم الثانوي والرعاية الصحية المدعومة والقدرة على التملك والاستثمار، والحصول على رخصة سواقة أردنية، ويكون لهم الأولوية على غيرهم من الأجانب في مجال العمل. وقال وزير الداخلية إن هذا الحكم أثر على عشرات الآلاف من العائلات، بما في ذلك مئات الآلاف من الأطفال، حيث اقتقر الوالد إلى الجنسية الأردنية. ويقدر أن 55,000 من هؤلاء الآباء من أصل فلسطيني. وللحصول على هذه الخدمات، يجب على الأطفال الحصول على شهادة هوية خاصة من خلال مكتب الأحوال المدنية. ولكي يكونوا مؤهلين، يجب على المتقدمين إثبات علاقة الأمومة، وأن الأم أردنية ومقيمة في الأردن منذ خمس سنوات، وأن الأطفال مقيمون في الأردن حاليا. في أبريل نيسان 2016، بدأ مكتب الأحوال المدنية إصدار بطاقات هوية لاستبدال الشهادات الأولية. وبموجب القانون، قد يوافق مجلس الوزراء على منح الجنسية

للإبناء من أمهات أردنيات وآباء أجنبية. ولكن هذه الآلية غير معروفة على نطاق واسع، ونادراً ما تمت الموافقة.

ولا يحق للنساء التقدم بطلب جنسية لأزواجهن غير الأردنيين، بل يجب على الأزواج أنفسهم أن يتقدموا بطلبات الجنسية بعد أن يحققوا شرط الإقامة المستمرة لمدة خمسة عشر عاماً في البلاد. وبمجرد حصول الزوج على الجنسية، يمكنه التقدم فوراً بطلب نقلها عن طريقه إلى أطفاله. لكن هذا الطلب قد يستغرق سنوات طويلة، ويجوز للحكومة أن ترفض الطلب. ولم يحدد النشطاء أية عقبات وقفت في طريق تجنس الرجال الذين استوفوا شرط الإقامة هذا.

وكان اللاجئين السوريون غير قادرين في بعض الأحيان على الحصول على شهادات ميلاد للأطفال المولودين في البلاد إذا لم يتمكنوا من تقديم وثيقة زواج رسمية أو وثائق تجنس أخرى، كانت في بعض الأحيان قد فقدت أو دمرت عندما فروا أو تمت مصادرتها من قبل الحكومة عندما دخل اللاجئين البلاد. واجهت أسر اللاجئين التي تتولى نساءً تدبير أمورهما صعوبة في المصادقة على جنسية الأبناء في غياب الأب، مما أدى إلى زيادة تعرض هذه الفئة من السكان لأن يصبح أفرادها عديمي الجنسية. وأنشأت السلطات دوائر سجل مدني ومحاكم شريعة في مخيم الزعتري والأزرق لمساعدة اللاجئين في تسجيل المواليد.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

لا يمنح القانون المواطنين القدرة على اختيار الشعبة التنفيذية من حكومتهم. يتمتع الملك بسلطة تعيين وإقالة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ومجلس الأعيان. كما يمكنه حلّ البرلمان وتوجيه مبادرات السياسة العامة الرئيسية للبلاد. يتمتع المواطنون بالقدرة على اختيار مجلس النواب في انتخابات نزيهة بصفة عامة على أساس الاقتراع العام وعلى قدم المساواة والتصويت السري. ينتخب المواطنون أيضاً معظم رؤساء البلديات البالغ عددهم 308، ومعظم أعضاء مجالس المحافظات، وجميع أعضاء المجالس البلدية. مع أن عملية التصويت تتم بشكل جيد، فإن العوائق الرسمية أمام نشاط الأحزاب والحملات الانتخابية تظل محدودة. لا تزال المنظمات الدولية تشعر بالقلق إزاء ترسيم حدود دوائر الاقتراع في الدوائر الانتخابية. ويقوم مجلس الوزراء، بناء على توصية رئيس الوزراء، بتعيين رؤساء بلديات العاصمة عمان ووادي موسى (البتراء) والعقبة وهي منطقة اقتصادية خاصة. وجرى انتخابات مجلس النواب في 2016. جرت انتخابات رؤساء البلديات ومجالس المحافظات والمجالس البلدية في 15 أغسطس/آب.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: أجرت الحكومة انتخابات برلمانية في سبتمبر/أيلول 2016. قامت لجنة الانتخابات المستقلة بإدارة عملية التصويت. وتعدّ اللجنة هيئة قانونية مستقلة. وتتولى الإدارة والإشراف على جميع

مراحل الانتخابات البرلمانية والانتخابات البلدية، وكذلك انتخابات أخرى يدعو إليها مجلس الوزراء. لاحظ المراقبون المحليون والأجانب أن الانتخابات كانت حرة وعادلة بشكل عام وأن إدارتها تمت بشكل جيد من الناحية الفنية.

أظهرت الانتخابات تطورات تقنية هامة في الإدارة. ولكن بعض المراقبين أشاروا إلى مزاعم بشأن شراء الأصوات، والتلاعب بصناديق الاقتراع في منطقة واحدة، وغيرها من أمور أخرى. وقد عبّر المراقبون الدوليون والمحليون للعملية الانتخابية عن تحفظات جادة بشأن أوجه قصور في إطار العمل القانوني للانتخابات، وأكدوا الحاجة إلى مقاعد نيابية جديدة في بما يتناسب مع عدد السكان.

وشاركت عدة أحزاب إسلامية في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 2016 سبتمبر أيلول وإنهاء المقاطعة التي دامت ست سنوات. وحازت جبهة العمل الإسلامي على 15 مقعداً بما فيها 10 مقاعد لأعضاء الحزب.

كان تصويت 15 أغسطس/آب هو المرة الأولى التي قامت فيها لجنة الانتخابات المستقلة بالإشراف على الانتخابات البلدية بعد أن أدارتها وزارة الداخلية حتى عام 2014 عندما منح التعديل الدستوري لجنة الانتخابات المستقلة المزيد من الصلاحيات. بالإضافة إلى انتخاب رؤساء البلديات والمجالس المحلية، أدى التصويت إلى انتخاب مجالس جديدة على مستوى المحافظات. وقد أشاد العديد من المراقبين بالانتخابات على أنها جيدة من الناحية الفنية. لكن مؤسسة "راصد" وهي هيئة غير حكومية تراقب الانتخابات سجلت أكثر من 500 من الأمور غير القانونية التي انتابت سير التصويت.

وأجريت الانتخابات في ظل قانون الانتخابات الجديد الذي أقره البرلمان وصدّق عليه الملك يوم 13 مارس/آذار. أنشأ القانون مجلسين للمشاركة في عملية وضع الميزانية على مستوى المحافظة: مجلس محافظة يتم اختيار 85٪ من أعضائه بالتصويت ويتم تعيين نسبة 15٪ المتبقية، ومجلس تنفيذي يتم تعيين أعضائه بالكامل. وسيتكون المجلس المعين من خبراء تقنيين من الحكومة المركزية.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: يضع قانون الأحزاب سلطة الإشراف على الأحزاب ضمن صلاحيات وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. يجب أن تضم الأحزاب 150 عضواً مؤسساً، وأن يكونوا جميعهم مواطنين مقيمين على نحو ثابت في البلاد، ولا يمكن أن يكون العضو عضواً في منظمة سياسية أخرى غير أردنية، أو قاضياً، أو تابعاً للأجهزة الأمنية. ليست هناك حصة محددة للنساء عند تأسيس حزب جديد. لا يجوز تشكيل الأحزاب على أساس الدين أو الطائفة أو العرق أو الجنس أو الأصل (بمعنى أنها قد لا تجعل العضوية تعتمد على أي من هذه العوامل). وينص القانون على أنه لا يجوز ملاحقة المواطنين لانتمائهم الحزبي. ومع ذلك، يعتقد معظم السياسيين أن دائرة المخابرات العامة ستضايقهم إذا حاولوا تشكيل حزب حقيقي أو الانضمام إليه. وتشرف لجنة شؤون الأحزاب على أنشطة الأحزاب السياسية. يرأس الأمين العام لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية اللجنة، التي تضم ممثلاً عن كل من وزارات الداخلية، والعدل،

والثقافة، والمركز الوطني لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني. ويمنح القانون اللجنة سلطة الموافقة على أو رفض الطلبات الخاصة بتأسيس الأحزاب أو حلها. وتسمح لمؤسسي الأحزاب استئناف الرفض لدى القضاء خلال 60 يوماً من صدور القرار. ووفقاً للقانون، لا يمكن حل الأحزاب المصادق عليها إلا وفقاً للوائح الحزب الخاصة، أو بقرار قضائي على خلفية الانتساب لجهة أجنبية، أو قبول تمويل من جهة أجنبية أو انتهاك أحكام القانون، أو مخالفة أحكام الدستور. تحظر الحكومة الانتساب إلى أحزاب غير مرخصة. وكان هناك 49 حزبا مرخصا؛ لكنها كانت ضعيفة وذات برامج سياسية مبهمه عموما، وكانت تتركز حول شخصيات معينة. كانت جبهة العمل الإسلامي أقوى حزب وأكثرهم تنظيما.

مشاركة المرأة والأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة و/أو أفراد الأقليات في العملية السياسية، وشاركت فيه النساء والأقليات. يحد قانون الانتخابات التمثيل البرلماني لأقليات معينة بتخصيص حصة من المقاعد النيابية لها. بيد أن ناشطي حقوق الإنسان أشاروا إلى التحيز الثقافي ضد النساء كعائق أمام مشاركتهن في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجال. هناك حصص مخصصة للنساء في مجلس النواب ومجلس المحافظة والمجالس البلدية والمجالس المحلية. خلال انتخابات مجالس المحافظات اتى أجريت خلال العام، فازت أربع نساء في منافسة حرة وفازت 32 امرأة من خلال نظام الحصص، وعينت الحكومة 17 امرأة إضافية حسبما يقتضيه القانون. على مستوى المجالس البلدية، حصلت النساء على 28 مقعدا في المنافسة الحرة و 57 مقعدا بموجب نظام الحصص. وعلى مستوى المجالس المحلية (الأحياء السكنية)، حصلت النساء على 231 مقعداً في المنافسة الحرة و 324 من خلال نظام الحصص. في 51 من انتخابات المجالس المحلية، كانت النساء من بين أعلى المشاركين في التصويت مما يعني أنهن سيكن أعضاء في المجلس البلدي في مناطقهم. لم تفر أية نساء في انتخابات رؤساء البلديات.

وفي الإنتخابات البرلمانية لعام 2016، صوت الناخبون لصالح 20 امرأة لعضوية مجلس النواب تم فوز خمس منهن بالمنافسة المباشرة خارج نظام الحصص الانتخابية. قام الملك بتعيين عشرة أعضاء من النساء في مجلس الأعيان. وقع آخر تعديل وزارى في الحكومة في 14 يونيو/حزيران. وقد تضمن مجلس الوزراء الذي يتكون من 29 عضواً في نوفمبر/ تشرين الثاني ثلاث نساء بمرتبة وزير: وهما وزيرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير القطاع العام؛ ووزيرة السياحة والآثار؛ ووزيرة التنمية الإجتماعية.

وكان تمثيل المواطنين من أصل فلسطيني أقل من المستوى اللازم على جميع مستويات الحكومة والجيش. ويخصص القانون تسعة مقاعد في مجلس النواب للمسيحيين وثلاثة مقاعد للأقليات الإثنية الشركسية والشيشانية معاً، مما يشكل تمثيلاً زائداً لهذه الأقليات. فاز تسعة من المسيحيين في الإنتخابات البرلمانية وحصلوا على 9 مقاعد. وينص القانون على أن المسلمين يجب أن يشغلوا جميع المقاعد البرلمانية غير المخصصة تحديداً للمسيحيين أو غير المدرجة على القائمة الوطنية. تولى خمسة مسيحيين مناصب في المجلس الأعلى للبرلمان. ولم تخصص أية مقاعد للدروز قليلي العدد نسبياً، ولكن يجوز لهم تولي المناصب

وفقاً لتصنيفهم الحكومي كمسلمين. وشغل المسيحيون مناصب كوزراء وسفراء. وكان هناك أربعة وزراء مسيحيين في مجلس الوزراء.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد الحكومي، مع أن الحكومة لم تنفذ القانون بشكل فعال. وكثيراً ما انخرط مسؤولون في ممارسات فساد وأفلتوا من العقاب. وأجرت الحكومة خلال العام بعض التحقيقات في فساد مزعوم؛ لكن الإدانات كانت قليلة جداً. وكان استغلال الروابط العائلية والتجارية وغيرها من الصلات الشخصية في تعزيز المصالح التجارية الشخصية منتشراً على نطاق واسع. وكانت هناك مزاعم حول انعدام الشفافية في المشتريات الحكومية والتعيينات الحكومية وتسوية النزاعات.

وفي سبتمبر/أيلول، صعدت وزارة العدل حملة تعقب المدير السابق لشركة الفوسفات الأردني، وليد الكردي، الهارب من العدالة والذي أدين غيابياً بالفساد عام 2013. وطلبت الحكومة مساعدة الانتربول لاعتقاله. ذكرت وسائل الإعلام المحلية أنه على الرغم من الإدانة القائمة، دخل الكردي وخرج من البلاد عدة مرات لحضور مناسبات اجتماعية ولكنه كان يقيم في لندن.

وواصلت لجنة النزاهة ومكافحة الفساد العمل على تطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2013-17) ، حيث تم تقييم الإطار التشريعي التنظيمي والمؤسسي لمكافحة الفساد في البلاد. في فبراير/شباط، أعلن الرئيس الجديد لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد مبادرة لإعادة التركيز على منع الفساد بدلاً من التحقيق فيه ومقاضاة المتورطين فيه.

الفساد: هيئة مكافحة الفساد هي الجهاز الرئيسي المسؤول عن مكافحة الفساد، مع أن وحدة مكافحة غسل الأموال في البنك المركزي مسؤولة عن مكافحة غسل الأموال. وبالرغم من زيادة التحقيقات، شكك بعض المراقبين المحليين في فعالية الهيئة، بسبب محدودية اختصاصها القانوني، وعدم كفاية عدد العاملين فيها والعقبات القانونية وقلة التحقيقات التي تمس كبار المسؤولين أو مشاريع حكومية كبرى. وكانت هناك مزاعم ذات مصداقية بأن هيئة مكافحة الفساد فشلت في التحقيق في قضايا تمس بعض كبار المسؤولين الحكوميين.

تلقت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد 650 شكوى جديدة حول حدوث أعمال فساد في النصف الأول من العام. وردا على ذلك ، فتحت اللجنة تحقيقات في 108 حالات وأحالت قضيتين للمقاضاة، وأحالت 166 إلى إجر اءات إدارية، فيما لايزال النظر جارياً في 289 قضية. قدم ممثلو الادعاء في هيئة النزاهة ومكافحة الفساد اتهامات في 55 قضية فساد في النصف الأول من العام.

يتلقى ديوان المظالم ويحقق في شكاوى المواطنين حول الفساد وسوء التصرف من جانب الموظفين العموميين.

خلال العام، قدم رئيسة سابقة لإدارة العطاءات العامة التابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان شهادته أمام البرلمان بأن الوزير حاول إقالتها من منصبها عام 2016 بسبب رفضها الموافقة على عروض مشكوك فيها للمناقصات العامة. لكنها اتهمت الوزير بالضغط عليها للموافقة على عطاءات لشركات معينة تربطه علاقات بها على الرغم من حقيقة أن هذه الشركات لم تتبع الإجراءات المطلوبة. وعندما لم يتمكن الوزير من إقالتها، قام بتجديد عقدها لمدة عام ثم أرغمها على التقاعد.

في أبريل/نيسان، أطلقت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد خطاً هاتفياً ساخناً لتلقي الشكاوى المتعلقة بالاستثمار.

الإفصاح المالي: يشترط القانون على مسؤولين حكوميين معينين (وعلى أزواجهم وأطفالهم الذين يقومون بإعالتهم) الإفصاح من خلال إقرار خاص عن أصولهم المالية، خلال ثلاثة أشهر من توليهم المنصب الحكومي. ونادراً ما يكشف المسؤولون عن أصولهم ممتلكاتهم. منعت السلطات جهود الناشطين في مجال الشفافية للكشف علناً عن المسؤولين الذين لم يعلنوا عن أصولهم المالية. وفي حال تلقي شكوى، يجوز لرئيس قضاة المحكمة العليا مراجعة هذه الإقرارات الخاصة بالإفصاح المالي. وبموجب القانون، يمكن أن يؤدي عدم تقديم إقرار بالأصول المالية إلى السجن من أسبوع إلى ثلاث سنين أو غرامة من خمسة دنانير إلى 200 دينار أردني (من 7 إلى 280 دولار). ولم تتم معاقبة أي مسؤول لعدم تقديم إفصاح مالي.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

عمل عدد من مجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية في البلد مع بعض القيود. ويمنح القانون الحكومة القدرة على التحكم بالشؤون الداخلية للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك قبول التمويل الأجنبي. وكانت المنظمات غير الحكومية قادرة عموماً على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والتبليغ عنها علناً طيلة العام، مع أن مسؤولي الحكومة لم يظهروا التعاون أو التجاوب دوماً بهذا الخصوص. أخضعت أجهزة الأمن في حالة واحدة على الأقل ناشطاً في مجال حقوق الإنسان للترهيب والانتقام منه من قبل صاحب العمل.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: تلقى المركز الوطني لحقوق الإنسان تمويلاً حكومياً ودولياً. يرشح رئيس الوزراء أعضاء مجلس أمنائه، ثم يصادق الملك على تعيينهم بموجب مرسوم ملكي. تعين الحكومة مفوضاً عاماً على رأس المركز الوطني لحقوق الإنسان. يقوم المركز الوطني لحقوق الإنسان بإعداد تقرير سنوي لتقييم مستوى الامتثال لمعايير حقوق الإنسان، وينتقد أحياناً ممارسات الحكومة. يقدم المجلس التقرير إلى مجلسي البرلمان ومجلس الوزراء. توصيات المركز غير ملزمة قانوناً.

شكّل رئيس الوزراء لجنة حكومية دائمة يرأسها منسق الحكومة لحقوق الإنسان لمراجعة توصيات المركز وقياس مدى التقدم نحو الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. في مارس/آذار 2016، أطلقت الحكومة خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان مدتها 10 سنوات تهدف إلى جعل القانون يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات. شكلت الوزارات مجموعات عمل للتنفيذ، فيما نشرت الخطة على مواقعها على شبكة الإنترنت.

لتنفيذ خطة العمل، قام منسق الحكومة لحقوق الإنسان بتشكيل فريق من موظفي الاتصال من الحكومة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمن والمؤسسات الرسمية الأخرى لتحسين مستوى التعاون والتواصل. نشر منسق الحكومة لحقوق الإنسان تقريراً دورياً لتقييم التقدم الذي أحرزته الحكومة في مجال حقوق الإنسان في 13 يونيو/حزيران وتقريراً آخر في 6 سبتمبر/أيلول. وقام منسق الحكومة لحقوق الإنسان بتنظيم زيارات إلى السجون قامت بها منظمات المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية وكذلك اجتماعات بين وزراء الحكومة والمسؤولين والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

وفي يونيو/حزيران، استضاف المنسق الحكومي مناقشة مائدة مستديرة ضمت 170 من ممثلي الحكومة والمجتمع المدني لتبادل الآراء حول التعديلات على قانون العقوبات ولا سيما البند الذي يبرئ المغتصبين الذين يتزوجون من ضحاياهم. بناءً على المناقشات، أوصى المنسق الحكومي بإلغاء البند، وصوت البرلمان على اعتماد التوصية في 1 أغسطس/آب.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يفرض القانون عقوبة لا تقل عن السجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقة على مرتكبي جريمة اغتصاب فتاة أو امرأة تبلغ من العمر خمسة عشر عاماً أو أكثر. لا يعتبر اغتصاب الزوج لزوجته مخالفاً للقانون. وأقرّ البرلمان قانوناً منقحاً للعنف الأسري في أبريل/نيسان يوضّح إجراءات الإبلاغ وإدارة الحالات، وحدد أنّ هذه الشكاوى يجب أن تتلقى معالجة سريعة. نص القانون على أن تكون الملاحقة إلزامية لتلك الجنايات. وتخضع الأعمال غير الجنائية لأول مرة للوساطة من قبل إدارة حماية الأسرة في مديرية الأمن العام. ينص القانون الجديد على خيارات للحكم البديل في قضايا العنف المنزلي بموافقة الضحية. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى أن القانون الجديد يوضح الآن إجراءات التعامل مع حالات العنف المنزلي، لكن تعريف العنف المنزلي ما زال غير واضح.

في أغسطس/آب، ألغى البرلمان مادة من قانون العقوبات أعفت المغتصبين الذين تزوجوا من ضحاياهم من الملاحقة القانونية.

ولم تطبق الحكومة القانون ضد الاغتصاب، فيما ظل العنف وسوء المعاملة ضد المرأة منتشرين على نطاق واسع.

ويجوز للنساء تقديم شكاوى عن الإغتصاب أو إساءة المعاملة الجسدية لدى منظمات غير حكومية معينة أو مباشرة لدى السلطات القضائية. وابتداءً من 30 سبتمبر/أيلول، باشرت إدارة حماية الأسرة بإجراء تحقيقات في 1,050 حالة إغتصاب واعتداءات جنسية ضد النساء. وحققت إدارة حماية الأسرة بشكل نشط في القضايا، لكنها أعطت الأفضلية للوساطة. وأبلغ بعض النشطاء عن ضغوط تمت ممارستها ضد رفع قضايا الاعتداء الجسدي إلى المحكمة. الاعتداء على الزوجة هو من الناحية التقنية سبب للطلاق، لكن الأزواج ادعوا سلطة دينية لضرب زوجاتهم. ولاحظ المراقبون أنه في حين دعم القضاة بشكل عام شكاوى المرأة بالتعرض لسوء المعاملة في المحكمة؛ ولكن نظراً للضغوط المجتمعية والأسرية، فضلاً عن الخوف من العنف كجرائم الشرف، فقد سعت قلة من النساء للحصول على انتصاف قانوني.

وواصلت إدارة حماية الأسرة تشغيل خط هاتفي ساخن للعنف المنزلي، كما تلقت استفسارات وشكاوى عن طريق الإنترنت والبريد الإلكتروني. وفقاً لوزارة التنمية الاجتماعية، حافظت الحكومة على ملجأ ثانٍ لضحايا العنف الأسري في إربد.

قدم مركز دار الكرامة الذي تديره الحكومة لضحايا الاتجار بالبشر في عمان المساعدة إلى ضحايا الاتجار.

ممارسات تقليدية أخرى ضارة: حددت وسائل الإعلام المحلية أن ثمانية من بين 42 امرأة قُتلن في البلاد بحلول نهاية أغسطس/آب بسبب "جرائم شرف". بيد أن نشطاء ذكروا أنه لم يتم الإبلاغ عن العديد من مثل هذه الجرائم.

وفي مارس/آذار، شددت محكمة التمييز الأحكام الصادرة ضد رجلين أدينا بقتل أختهما في جريمة شرف عقوبة السجن إلى 15 سنة و20 سنة. في أغسطس/آب، عدل البرلمان قانون العقوبات للقضاء على "شدة الغضب" كعامل مخفف في إصدار الأحكام على جرائم الشرف، باستثناء حالات الزنا التي تم القبض فيها على الجانيين في حالة تلبس. قام البرلمان أيضاً بتعديل القانون لإلغاء الحكم المخفف في قضايا جرائم الشرف عندما تقوم الأسرة بإسقاط التهمة عادة.

لم يتم الإبلاغ خلال العام عن حالات الزواج القسري كبديل عن جرائم الشرف المحتملة، على الرغم من أن منظمات غير حكومية أفادت بأن العديد من حالات الزواج القسري تحدث بعد وقت قصير من تهمة

الاغتصاب بسبب الضغوط العائلية والاجتماعية قبل البدء بأي محاكمة رسمية. ولاحظ مراقبون أنه، وفقاً للمفهوم العرفي، إن تزوجت امرأة من معتصبتها فلن يضطر أفراد عائلتها لقتلها "حفاظاً على شرف العائلة."

وقد استمر المحافظون، من خلال سلطة التوقيف الإداري، في إحالة من يحتمل أن يصبح ضحايا لجرائم الشرف رهن الإحتجاز الوقائي غير الطوعي، في مركز تأهيل وإصلاح النساء في مرفق الإحتجاز في الجويذة ومرفق الإحتجاز في أم اللؤلؤ، حيث لا تزال بعض النساء مقيمات فيه لأكثر من سنة كاملة.

التحرش الجنسي: يحظر القانون بشدة التحرش الجنسي ولا يميز بين الإعتداء الجنسي والتحرش الجنسي. ويعاقب على كل منهما بأربع سنوات مع الأشغال الشاقة. عدل البرلمان القوانين لفرض عقوبات على اللمس غير اللائق والمضايقات اللفظية. لكنه لم يحدد أو يعزز بشكل جوهري الحماية ضد التحرش الجنسي. إلا أن الحكومة لم تطبق هذا القانون. وأفادت منظمات غير حكومية بأن اللاجئات من سوريا والعاملات الأجنبية المهاجرات بما فيهن عاملات في قطاع الملابس وعمالات المنازل، كن معرضات بشكل خاص للعنف على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك الإعتداء الجنسي والتحرش الجنسي، في مكان العمل.

التدابير القسرية لضبط الزيادة في عدد السكان: لم ترد أي تقارير عن حالات إجهاض إجراها أو تعقيم غير طوعي أو غيره من التدابير القسرية لضبط الزيادة في عدد السكان. توجد تقديرات حول وفيات الأمهات وانتشار وسائل منع الحمل في:

www.who.int/reproductivehealth/publications/monitoring/maternal-mortality-2015/en/.

التمييز: لا يكفل القانون نفس الوضع القانوني ونفس الحقوق للنساء كما للرجال. وقد عانت النساء من التمييز في عدة مجالات، بما فيها الإرث والطلاق والقدرة على السفر وحضانة الأطفال والجنسية والتقاعد واستحقاقات الضمان الاجتماعي ومكان العمل، وأحياناً في قيمة شهادتهن في المحاكم الشرعية.

ولا يوجد مكتب حكومي متخصص أو مسؤول معين للنظر في شكاوى التمييز. وكانت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، وهي منظمة غير حكومية تدعمها الحكومة، تتولى تشغيل خط هاتفي ساخن لتلقي شكاوى التمييز.

وبموجب الشريعة المطبقة في البلاد، تراث البنات نصف ما يحصل عليه الأبناء في التركة. وإذا كانت هناك وريثة واحدة فقط، فإنها تحصل على نصف تركة والديها، ويذهب النصف الآخر إلى الأقرباء من الرجال المحددين شرعاً، أما إذا كان الوريث الوحيد رجلاً، فإنه يحصل على كل تركة والديه. ويجوز للمرأة أن تطلب الطلاق من دون موافقة الزوج في ظروف محدودة، مثل الهجر وإساءة المعاملة من جانب الزوج، أو مقابل التنازل عن حقوقها المالية. ويسمح القانون بالإحتفاظ بهذه الحقوق المالية تحت ظروف محددة، مثل

إساءة المعاملة من جانب الزوج. تتولى المحاكم الخاصة لكل طائفة مسيحية الفصل في الزواج والطلاق، ولكن تحديد الميراث يتم حسب ضوابط الشريعة بشكل تلقائي.

ويسمح القانون للأباء بمنع أطفالهم من مغادرة البلاد بموجب أمر من المحكمة؛ وهذا غير متاح للأمهات. ولم تمنع السلطات الآباء من مغادرة البلد مع أطفالهم عندما اعترضت الأم.

فاقت استحقاقات الضمان الاجتماعي التي تقدمها الحكومة للذكور ما تقدمه للإناث. وواصلت الحكومة دفع معاشات التقاعد الخاصة بالموظفين المتوفين إلى ورثتهم، لكنها أوقفت هذه الدفعات إلى ورثة الموظفين المتوفيات، إلا إذا كانت المتوفاة هي المعيل الوحيد لأسرتها. ولا تسمح القوانين واللوائح التي تحكم نظام التأمين الصحي للموظفين الخاضعين لديوان الخدمة المدنية للنساء المتزوجات بشمل أزواجهن أو أفراد أسرهن الذين يقمن بإعالتهم في التأمين الصحي الخاص بهن، إلا إذا كانت المرأة هي المعيل الوحيد لأسرتها. يجوز للمطلقات والأرامل تمديد التغطية لأطفالهم (انظر القسم 2.د، الأشخاص عديمو الجنسية، وقسم 7.د).

وفي أغسطس/آب، عدل البرلمان قانون العقوبات لمنح الأمهات الإذن بالموافقة على العمليات الجراحية على أطفالهن القصر دون موافقة والدهن.

الأطفال

تسجيل المواليد: يتم الحصول على الجنسية عن طريق الوالد دون سواه. ولم تصدر الحكومة شهادات ولادة لجميع الأطفال الذين ولدوا داخل البلاد خلال العام. اعتبرت الحكومة بعض الأطفال بمن فيهم أطفال النساء غير المتزوجات أيتاماً، وأن بعض الزيجات بين الأديان التي تشمل امرأة مسلمة ورجلاً ارتد عن الإسلام إلى دين آخر غير شرعية وتم حرمانها من التسجيل العادي. وبدلاً من ذلك، أصدرت الحكومة لهؤلاء الأطفال أرقام هوية وطنية خاصة مما يجعل من المستحيل عليهم الذهاب إلى المدرسة أو الاستفادة من الخدمات الصحية أو الحصول على وثائق أخرى. قامت السلطات بإزالة الأطفال المولودين خارج رباط الزوجية من أمهاتهم ووضعهم في دور الأيتام بغض النظر عن رغبة الأم في الحضانة.

التعليم: التعليم إلزامي من سن السادسة حتى السادسة عشر، وهو مجاني حتى سن 18. ولا يوجد تشريع لإنفاذ القانون أو معاقبة أولياء الأمر الذين ينتهكونه. ولا يملك الأطفال الذين ليس لديهم إقامة قانونية في البلاد حق الدراسة في مدرسة حكومية. ويتعين على بعض أبناء المواطنين والآباء من غير المواطنين تقديم طلب الحصول على تصاريح الإقامة كل سنة، ولم يكن إصدار التصاريح مضموناً (انظر الفقرة 2.د. عديمو الجنسية) وتسمح وزارة التربية للاجئين السوريين بالتسجيل وحضور المدارس العامة المحلية باستثناء الطلبة الذين حرموا من الدراسة مدة ثلاث سنوات أو أكثر. في بعض الحالات، لم يسمح للأطفال اللاجئين بالتسجيل في المدرسة بسبب عدم وجود وثائق الإثبات لديهم. ساعد الصندوق الاستئماني الذي يدعمه

المانحون الدوليون على تغطية التكلفة وقدم رواتب إضافية للمدرسين الذين عملوا في مخيمات الزعتري والأزرق وفي المجتمعات المضيفة. ضاعفت الحكومة عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين للسماح لطلاب سوريين إضافيين بالاستفادة من التعليم الرسمي.

وقد عانى الأطفال ذوو الإعاقة من صعوبات فائقة في الوصول إلى التعليم الأولي والإبتدائي الذي يكفله الدستور.

إساءة معاملة الأطفال: لا يوجد قانون محدد يوفر الحماية للأطفال، ولكن القوانين الأخرى تحدد العقاب على إساءة معاملة الأطفال. فعلى سبيل المثال، تنطوي جريمة اغتصاب طفل يقل عمره عن 15 سنة على احتمال عقوبة الإعدام. وأشارت المنظمات المحلية التي تعمل مع الأطفال الذين تعرضوا للإعتداء إلى ثغرات في النظام القانوني، مما يؤدي وبشكل متكرر إلى أحكام مخففة، خاصة ضد أفراد الأسرة. وفي قضايا الإعتداء على الأطفال، أبدى القضاة تساهلاً بشكل روتيني بناء على رغبات الأسرة. تقاعست السلطات في بعض الحالات عن التدخل عندما واجهت تقارير عن سوء المعاملة، مما أدى إلى تصاعد العنف وحالات الوفاة في نهاية المطاف.

في يوليو/تموز، أثار اغتصاب وقتل طفل سوري في السابعة من العمر غضباً شعبياً. وسرعان ما ألقت السلطات القبض على مشتبه به اعترف بارتكاب الجريمتين، ودعا المتظاهرون إلى فرض عقوبة الإعدام عليه. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أدانت المحكمة الجنائية مرتكب الاعتداء الجنسي والقتل وحكمت عليه بالإعدام.

يضع قانون الأحداث الجديد سن المسؤولية الجنائية عند 12 سنة. ونص القانون الجديد على أن الأحداث المتهمين بارتكاب جريمة مع أحد البالغين سيحاكمون في محكمة الأحداث. على الرغم من أن القانون يمنح محكمة أمن الدولة ولاية قضائية على جميع التهم المتعلقة بالمخدرات والإرهاب بما فيها القضايا المتعلقة بالأحداث، فإن المحكمة أصدرت حكماً بأنها لا تتمتع بالولاية القضائية على الأحداث. جرت محاكمات لأحداث ارتكبوا جرائم تتعلق بالإرهاب خلال العام أمام المحكمة الجنائية للأحداث. كما نص القانون الجديد على عقوبات بديلة للأحداث المذنبين، بما في ذلك التدريب المهني وخدمة المجتمع.

الزواج المبكر والزواج القسري: الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 عاماً. وبموافقة كل من القاضي وولي الأمر أو الوصي، يمكن تزويج طفل، في معظم الحالات طفلة، في سن الخامسة عشرة. وخلال العام، أصدرت إدارة القضاة العليا لوائح جديدة تنظم الزواج، وتنص بنوده على ألا يتجاوز الحد الأقصى بين عمري الزوج والزوجة 15 سنة شريطة ألا يكون الزوج المحتمل متزوجاً وأن الزواج لن يمنع الفتاة من مواصلة تعليمها. يتمتع القضاة بسلطة تقرير ما إذا كان زواج الفتيات بين سن 15 و 18 سنة "في مصلحتهن" والفصل في عقد الزواج.

الاستغلال الجنسي للأطفال: يفرض القانون عقوبة بالسجن تتراوح من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات على الإستهلال التجاري للأطفال. يحظر القانون توزيع المواد الإباحية التي تتضمن أشخاصًا تقل أعمارهم عن 18 عامًا. لا يحظر القانون بالتحديد حيازة الصور الإباحية للأطفال دون نية بيعها أو توزيعها. يعاقب القانون أولئك الذين يستخدمون الإنترنت لنشر أو توزيع صور إباحية للأطفال. والحد الأدنى لسن ممارسة الجنس برضا الطرفين هو 18 عاما، على الرغم من أن العلاقات الجنسية بين القاصرين الذين صادقت المحاكم على زواجهم قانونية.

أطفال المؤسسات: أفادت منظمات غير حكومية بحدوث اعتداءات جسدية وجنسية في المؤسسات الحكومية. ووفقاً للمجلس الوطني لحقوق الإنسان فقد زعم بعض الأحداث في مراكز الإحتجاز أنهم تعرضوا لسوء المعاملة. ويتم تلقائياً إحالة الحالات التي تنطوي على عنف ضد أشخاص معوقين أو في مراكز الرعاية والتأهيل إلى دائرة حماية الأسرة. وسلطت لجنة المراقبة المجتمعية الضوء على انتشار استخدام التأديب البدني، وإساءة المعاملة البدنية واللفظية، وأوضاع معيشية غير مقبولة، ونقص في الخدمات التعليمية أو التأهيلية أو النفسانية للنزلاء ومن ترعاهم هذه الدور.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على travel.state.gov/content/childabduction/en/legal/compliance.html. أيدي أحد الوالدين على.

معاداة السامية

وباستثناء الأجانب (الذين يعيشون في الأردن)، لم تكن هناك جالية يهودية في البلد. كانت معاداة السامية موجودة في وسائل الإعلام. وكانت الرسوم الكاريكاتورية، والمقالات الإخبارية ومقالات الرأي تصور اليهود أحياناً بشكل سلبي، من دون رد من الحكومة. لم تتضمن المناهج الدراسية الوطنية، بما فيها المواد المتعلقة بالتنقيف حول التسامح، ذكر محرقة اليهود. ولكن تم تدريسها في بعض مناهج المدارس الخاصة.

الاتجار بالأشخاص

انظر التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص في الموقع www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/.

الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

ينص القانون عموماً على حقوق متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة، لكن هذه الحماية القانونية لم يتم تفعيلها. وتعني الإعاقة التي يشملها القانون الإعاقات الجسدية والحسية والنفسية والعقلية. وعمل المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، وهو هيئة حكومية، مع الوزارات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لصياغة وتنفيذ استراتيجيات لمساعدة ذوي الإعاقة. وأفاد مواطنون ومنظمات غير حكومية بشكل شامل أن المعوقين يواجهون مشاكل في الحصول على عمل والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والنقل وخدمات أخرى، خاصة في المناطق الريفية.

وفي يونيو/حزيران، عدّل البرلمان قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعزز حماية العمال المعوقين، وجرم إهمال الأشخاص ذوي الإعاقة. ويطالب القانون الشركات الخاصة بتوظيف العمال ذوي الإعاقات، ويحظر على أصحاب العمل إقالتهم لمجرد إعاقته، ويوجه أصحاب العمل إلى جعل أماكن عملهم في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة.

وظل القانون يفتقر إلى لوائح تنفيذية، ونادراً ما كان يتم تطبيقه. قررت السلطات إعفاء أصحاب العمل من نظام الحصص إذا صرحوا بأن طبيعة العمل ليست مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ويطلب القانون الانتخابي من الحكومة التحقق من أن مرافق الاقتراع متاحة لوصول الأشخاص المعوقين، ويسمح لهؤلاء الأشخاص بإحضار مساعدين شخصيين إلى مركز الاقتراع؛ وتضطلع الهيئة المستقلة للانتخابات بمسؤولية تنفيذ هذا القانون.

وتم تكليف مديرية تصميم المباني الخاصة بفرض تطبيق التدابير المتعلقة بتسهيل وصول المعوقين إلى المباني، والإشراف على إعادة تأهيل المباني القائمة لتتماشى مع قوانين البناء. وظلت الغالبية العظمى من المباني التجارية المملوكة للقطاع الخاص والعام بدون إمكانية وصول المعوقين إليها، أو وصولهم بإمكانية محدودة. وكانت البنية الأساسية البلدية، مثل وسائل النقل العام، والشوارع والأرصفة وتقاطعات الطرق، غير متيسرة لهم.

أشار تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان إلى أي أن فصول المدارس لم تكن مجهزة بالكامل لوصول المعوقين ولم يوجد مدرسون مؤهلون لتدريس ذوي الإعاقة. وأفادت أسر الأطفال ذوي الإعاقات أن المدرسين ومدراء المدارس كثيراً ما كانوا يرفضون إشراك الأطفال المعوقين في غرف الدراسة العادية لعموم الطلاب.

أبلغ نشطاء حقوق الإنسان ووسائل الإعلام عن حالات الاعتداء الجسدي والجنسي على الأطفال والكبار ذوي الإعاقة التي وقعت في المؤسسات ومراكز إعادة التأهيل وأماكن الرعاية الأخرى. تولت الحكومة إدارة بعض هذه المؤسسات، وكان بعض المعتدين والمسيئين من موظفي الحكومة.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

كانت هناك أربع مجموعات من الفلسطينيين تقيم في البلد، وقد واجه الكثير من المنتمين إلى كل منها بعض التمييز ضدهم. الفلسطينيون الذين لجأوا إلى الأردن وإلى الضفة الغربية التي كانت خاضعة للحكم الأردني بعد الحرب العربية - الإسرائيلية عام 1948، حصلوا على الجنسية بشكل كامل، كما هو الحال بالنسبة للذين لجأوا إلى البلد عقب حرب 1967 ولم يمتلكوا حق الإقامة في الضفة الغربية. أما الفلسطينيون الذين ظلوا يقيمون في الضفة الغربية بعد حرب 1967، فلم يعودوا مؤهلين لطلب الحصول على الجنسية الكاملة ولكن سمح لهم بالحصول على وثائق سفر مؤقتة دون أرقام تعريف وطنية، شريطة عدم حملهم وثيقة سفر السلطة الفلسطينية. وتمكن هؤلاء الأفراد من الاستفادة من بعض الخدمات الحكومية، لكنهم دفعوا الرسوم المفروضة على غير المواطنين في المستشفيات والمؤسسات التعليمية ومراكز التدريب. أما اللاجئون الذين فروا من غزة بعد حرب 1967، فليس لهم الحق في الحصول على الجنسية وإنما منحوا وثائق سفر مؤقتة دون أرقام وطنية. ولم يكن بإمكان هؤلاء الأشخاص الاستفادة من الخدمات الحكومية، وكانوا يعتمدون بالكامل تقريباً على خدمات "الأونروا". وأخيراً تمكن اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في سوريا الذين دخلوا الأردن، رغم رفض قبول العديد منهم على الحدود، من الحصول على خدمات "الأونروا".

وكانت نسبة تمثيل الفلسطينيين في البرلمان وفي المناصب العليا في الحكومة والجيش أقل من نسبتهم بين السكان، وكذلك نسبة قبولهم في الجامعات الحكومية. وكانت قدرتهم على الحصول على منح جامعية محدودة أيضاً. إلا أنهم يحظون بتمثيل لا بأس به في القطاع الخاص.

أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى التوجه الجنسي والهوية الجنسية

يمكن للسلطات اعتقال المثليين والمثليات وثنائيي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً والمخنثين بسبب مزاعم انتهاكهم للنظام العام أو اللياقة العامة، وهو سلوك يجرمه قانون العقوبات. غير أن الاعتقالات كانت نادرة خلال العام. في حين أن السلوك الجنسي المثلي بالتراضي مشروع، كان التمييز المجتمعي سائداً ضد المثليين والمثليات وثنائيي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً والمخنثين الذين كانوا هدفاً للاعتداء. وأفاد ناشطون بوجود التمييز ضد هؤلاء في السكن والعمل والتعليم والحصول على الخدمات العامة. كما أفاد بعض المثليين والمثليات وثنائيي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً والمخنثين بأنهم يترددون في اللجوء إلى النظام القضائي نظراً لاحتمالات التمييز ضدهم أو تعرضهم لرد فعل عدائي من الشرطة أو تعرضهم للمحاربة ضدهم في

المحاكم أو تعرضهم أو عائلاتهم للإزدراء العام. وأفاد ناشطون أن معظم المثليين والمثليات وثنائي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً والمخنثين كانوا معتزلين خشية افتضاح أمر هويتهم الجنسية.

ووردت تقارير خلال العام عن أشخاص غادروا البلاد خوفاً من أن تعاقبهم أسرهم بسبب ميولهم الجنسية.

الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة / الإيدز

كان مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز موضوعاً يحظر نقاشه إلى حد كبير. وظل غياب الوعي العام مشكلة؛ لأن كثير من المواطنين يعتقدون بأن المرض يصيب حصرياً الأجانب والمثليين والمثليات وثنائي الميل الجنسي والمتحولين جنسياً والمخنثين. وكان الأشخاص المصابون بمرض نقص المناعة المكتسبة يواجهون وصمة عار اجتماعياً، وقد أخفوا إلى حد كبير حالتهم الطبية. وواصلت الحكومة جهودها لتثقيف الجمهور عن المرض والتخلص من المواقف السلبية إزاء الأشخاص المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، لكنها واصلت أيضاً فحص كل الأجانب سنوياً للتحقق من عدم إصابتهم بنقص المناعة المكتسبة/الإيدز، أو التهاب الكبد الوبائي من نوع ب، أو الزهري، أو الملاريا، أو السل. وكانت تقوم بترحيل الذين أثبت الفحص إصابتهم بفيروس نقص المناعة المكتسبة.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضات الجماعية

ينص القانون، بما في ذلك الأنظمة واللوائح ذات الصلة، على الحق في تشكيل النقابات المستقلة والانضمام إليها، والقيام بإضرابات قانونية، ولكن مع قيود كبيرة. ولا يوجد حق في التفاوض الجماعي، مع أن قانون العمل يسمح بالإتفاقات الجماعية. ويحدد القانون جماعات محددة من العاملين العام والخاص ممن يجوز لهم أن ينظموا أنفسهم، ويعرّف 17 صناعة ومهنة يجوز إنشاء نقابات خاصة بها. ويتطلب إنشاء نقابات جديدة الحصول على موافقة من وزارة العمل وما لا يقل عن 50 من الأعضاء المؤسسين للنقابة. ويشترط القانون أن تنتمي هذه النقابات السبع عشرة إلى الإتحاد العام لنقابات العمال في الأردن، الذي تدعم الحكومة تمويله، وهو الإتحاد الوحيد لنقابات العمال في البلاد. ويسمح القانون لمهن إضافية بتشكيل روابط مهنية (جمعيات مهنية)، على أساس كل حالة على حدة. لا تسمح السلطات لموظفي الخدمة المدنية بتشكيل النقابات أو الانضمام إليها، ولا يمكن لهم أن يشاركوا في التفاوض الجماعي. ويحظر القانون التمييز المعادي للنقابات، كما يحمي العاملين من ردود فعل انتقامية من جانب أرباب العمل بسبب انتمائهم إلى نقابة أو نشاطهم النقابي. ولا ينص القانون صراحة على حق العامل في العودة إلى عمله إذا كان قد صُرف منه بسبب وجهات نظر معادية للنقابات.

يجوز للعمال الأجانب الإنضمام إلى نقابات، ولكن لا يسمح القانون لهم بتشكيل نقابات أو ترؤسها أو شغل أي منصب نقابي. ولم يتضح ما إذا كان القانون يسمح للعمال في المنزل وفي الزراعة تأسيس أو الانضمام إلى نقابات أو ما إذا كان قانون العمل يمنح لهم حماية أخرى. وقد انقسم قضاة محكمة العمل بشأن ما إذا كان قانون العمل بأكمله يسري على عاملات المنازل أو أن لائحة محددة فقط تنطبق على عاملات المنازل والطهارة وعمال البساتين وما شابه من عاملين.

وتُحال النزاعات أثناء المفاوضات كخطوة أولى إلى وسيط تعيينه وزارة العمل. وإذا لم يتم حل القضية، تُحال إلى وزير العمل، ثم إلى مجلس وساطة يتكون من ممثل عن رب العمل، وممثل عن العاملين، ورئيس يعينه وزير العمل. ويحيل وزير العمل النزاعات التي لم يتم تسويتها من قبل المجلس أو محكمة العمل إلى لجنة قضاة تعيينهم الوزارة. وتوجد حدود على حق الإضراب، بما في ذلك ضرورة إبلاغ رب العمل قبل مدة لا تقل عن 14 يوما. ويحظر الإضراب طالما كان النزاع العمالي ما زال رهن الوساطة أو التحكيم.

ولم تحترم الحكومة بشكل كامل حرية تكوين الجمعيات والانتساب إليها والحق في المفاوضة الجماعية. العديد من المنظمات العمالية لم تكن مستقلة عن الحكومة، واستمر نفوذ الحكومة على سياسات وأنشطة النقابات.

ودعمت الحكومة رواتب وأنشطة الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن وقامت بتدقيقها، كما رصدت انتخابات النقابات. ورفضت الحكومة الاعتراف بنقابات مستقلة تم تنظيمها خارج هيكل اتحاد النقابات الذي أقرته الحكومة. لم تجتمع الحكومة مع هذه النقابات، وكثيرا ما أعاق عدم الاعتراف القانوني بها قدرتها على تحصيل المستحقات والحصول على مكان لعقد الاجتماعات وغير ذلك لمعالجة شواغل الأعضاء بشأن أوضاع العمل. كما أفاد الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بصعوبة الحصول على اعتراف الحكومة بالنقابات العمالية في قطاعات جديدة تتجاوز النقابات السبع عشرة التي تم إنشاؤها بموجب القانون.

ولم ترد تقارير عن تهديدات بالعنف ضد رؤساء النقابات، مع أن الناشطين في مجال حقوق العمل زعموا أن أجهزة الأمن ضغطت على قادة النقابات للإمتناع عن النشاطات التي تتحدى مصالح الحكومة. وكانت الإضرابات تحصل في العادة من دون تبليغ مسبق أو تسجيل.

وأفادت منظمات عمالية أن ممثلي الإدارة استخدموا التهديدات لتخويف العمال المضربين.

كما كان العمال الأجانب في قطاعات البناء والخدمات والزراعة والذين ترتبط تصاريح إقامتهم بعقود العمل، معرضين للإنتقام بسبب مشاركتهم في إضرابات أو اعتصامات. واعتبرت المشاركة في إضراب غير معترف به تغيبا بدون إذن لغرض هذا القانون. ويسمح القانون لأرباب العمل باعتبار عقود العمل لاغية إذا

تغيب العامل عن عمله أكثر من 10 أيام متتالية، شريطة قيام رب العمل بتقديم بلاغ خطي. وقد منعت وزارة العمل الإدارة أحياناً من الفصل التعسفي للعمال الأجانب المشاركين في نشاطات عمالية أو نشاطات أخرى، لكن دورها في هذا المجال لم يكن متنسقاً. وأفاد مراقبون بأن من الممارسات الشائعة رفض الإدارة تجديد عقود عمل العمال الأجانب على أساس "التسبب في مشاكل" أو محاولة تنظيم العمال في مكان العمل.

لاحظ المراقبون أن قانون العمل لم يضمن بشكل صريح حماية العمال غير المنضمين إلى اتحادات نقابية من الانتقام. وكان هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للعمال الأجانب في كل القطاعات، وكذلك للمواطنين العاملين في القطاع العام بعقود قصيرة الأجل (عمال المياومة/المياومين).

ركزت منظمات العمل غير الحكومية بشكل عام على تعزيز حقوق العمال المهاجرين. ولم تواجه المنظمات غير الحكومية قيوداً حكومية إضافية أو مختلفة عن تلك التي نوقشت في القسم 2.ب.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون العمل القسري أو الإجباري، إلا في حالات الطوارئ مثل الحرب أو كارثة طبيعية. وقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتنفيذ القانون من خلال عمليات التفتيش وأساليب أخرى. فقد اشار ناشطون في مجال حقوق العمال أن مسؤولي إنفاذ القانون والمسؤولين القضائيين لم يتعرفوا بشكل متنسق على الضحايا أو يفتحوا تحقيقات جنائية.

اعتباراً من يونيو/حزيران، حققت الشرطة في 148 حالة وأحالت تسعة ضحايا محتملين كحالات إتهام إلى المدعي العام. حققت الوحدة المشتركة لمكافحة الاتجار بالبشر التابعة لمديرية الأمن العام في 122 حالة من حالات عدم دفع الأجور إلى العاملين، واحتجاز جوازات سفرهم، وخرق العقود، وظروف العمل غير الملائمة، وفرض ساعات طويلة دون أجر العمل الإضافي. وأحالت الشرطة 122 من ضحايا العمل القسري المحتملين إلى خدمات الملاجئ. أبلغت منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية خلال العام عن أربع حالات تمت مقاضاتها بموجب قانون الاتجار بالأشخاص.

وفي قطاع الملابس، تفقدت الحكومة على نحو فعال المصانع وحققت في مزاعم العمل القسري. وقد حدث العمل القسري أو ظروف تشير إلى العمل القسري، خاصة في صفوف العمال المهاجرين في قطاعي الخدمات المنزلية والأعمال الزراعية. كما سلط ناشطون الضوء على ضعف العمال الزراعيين بسبب الإشراف الحكومي الضئيل للغاية. كما حدد الناشطون أيضاً أن عاملات المنازل معرضات بشكل خاص للإستغلال بسبب عدم كفاية الرقابة الحكومية، والعادات الإجتماعية التي بررت العمل القسري، وعزلة العاملات داخل منازل فردية. ولم يتم مفتشو العمل بالتحقيق بشكل منتظم في تقارير عن إساءة معاملة عاملات المنازل في منازل خاصة، أو في إساءات أخرى. ولم يسمح لهم بدخول منزل خاص من دون إذن

صاحب المنزل إلا بأمر من المحكمة. أفادت تقارير ممثلي السفارات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية بأن الوحدة المشتركة لمكافحة الإتجار بالبشر كانت تفضل تسوية القضايا المحتملة للعبودية المنزلية عن طريق الوساطة، بدلا من إحالتها للملاحقة الجنائية. اعتبارا من يونيو/حزيران، قامت وزارة العمل بتسوية 452 من أصل 512 شكوى وردت من عاملات المنازل.

في أكتوبر/تشرين الأول 2016، قرّرت وزارة عمل تابعة لحكومة أجنبية أن العمل القسري في إنتاج الملابس في البلاد قد تقلص إلى حد كبير، وأن الأدلة المتاحة تؤكد إزالة المنتج من قائمة قانون إعادة ترخيص حماية ضحايا الاتجار.

وواصلت الحكومة تعاونها مع السفارات الأجنبية للتنازل عن رسوم الإقامة خارج المدة القانونية لعاملات المنازل المهاجرات اللاتي يرغبن في العودة إلى بلدانهم بعد الإقامة لمدة عامين في البلد. كان للحكومة مسؤول اتصال بشكل دائم في المطار الدولي لتسهيل العودة الطوعية لضحايا الاتجار بالبشر.

تتطلب اللوائح من وكالات التوظيف توفير التأمين الصحي، والتأمين ضد الحوادث في مكان العمل، والتأمين الذي يسدد رسوم الاستقدام لأرباب العمل عندما تترك العاملة قبل تحقيق شروط عقدها. وإذا لم يدفع صاحب العمل راتب العاملة أو لم يُعد جواز سفر العاملة، فلن يكون عندئذ من حق صاحب العمل استيفاء قيمة التأمين. تمنح اللوائح الجديدة وزارة العمل سلطة التصنيف العلني لوكالات التوظيف على أساس الامتثال، وسلطة إغلاق الوكالات ذات التصنيف الرديء وسحب الترخيص منها. وأصدرت الوزارة توصيات بشأن إغلاق خمس وكالات توظيف، وأصدرت تحذيرات إلى 18 وكالة، وسحبت تراخيص 20 وكالة اعتبارا من يونيو/حزيران. ووفقاً لمسؤول في وزارة العمل، تعدّ توصية الإغلاق إجراء داخليا يبعث فيه المفتشون بتوصيتهم بإغلاق بعض مكاتب الاستقدام التي تكون لديها مخالفات متعددة بشأن انتهاكات العمل إلى وزير العمل. وبناءً على هذه التوصية، يجوز للوزير إصدار قرار بالإغلاق. إذا قرر الوزير إغلاق المكتب، فإن الإغلاق المبدئي يستمر لمدة عام أو حتى يقوم صاحب المكتب بتصحيح المخالفات. إذا لم يقم المكتب بتصحيح جميع المخالفات خلال فترة سماح مدتها سنة واحدة، فإن وزارة العمل تسحب ترخيصه، وتغلق المكتب بشكل دائم.

راجع أيضا التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع التالي

www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/.

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر قانون العمل تشغيل الأطفال دون سن السادسة عشرة، باستثناء الذين يتم تدريبهم على مهنة في أماكن لا خطر فيها. كما يحظر القانون على الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و18 عاماً العمل في وظائف قد تنطوي

على أخطار. ويقيد عدد ساعات عمل أولئك الأطفال بست ساعات في اليوم فقط، ويحدد لهم فرص استراحة مدة كل منها ساعة كاملة لكل أربع ساعات عمل متتالية، ويحظر العمل بعد الساعة الثامنة مساءً، أو في الأعياد الوطنية والدينية، وعطلات نهاية الأسبوع.

كانت هناك حالات من عمالة الأطفال، وأفادت منظمات محلية ودولية عديدة أن العمالة كانت في ازدياد، خاصة بين أوساط اللاجئين السوريين. كانت نسبة 1.9 في المئة تقريبا تعمل من أصل أربعة ملايين طفل من جميع الجنسيات المقيمة في البلاد.

وتضطلع وحدة عمالة الأطفال التابعة لوزارة العمل بمسؤولية تنسيق الإجراءات الحكومية المتعلقة بعمل الأطفال بالتعاون مع اللجنة التوجيهية لإطار العمل الوطني لمكافحة عمل الأطفال. ومن خلال التعاون مع مفتشي العمل في الوزارة، تضطلع بمسؤولية تطبيق جميع جوانب قانون العمل بما فيه عمل الأطفال. وأحالت السلطات المخالفين إلى محكمة عمل إدارية؛ ولم تتوفر معلومات لدى وزارة العدل عن أية قضايا عمالة أطفال أحييت إلى محاكم جنائية. ويفرض القانون على أرباب العمل الذين يوظفون طفلاً دون 16 سنة غرامة أقصاها 500 دينار أردني (700 دولار)، مع مضاعفة الغرامة لمن تتكرر مخالفاتهم.

وأفادت تقارير أن مفتشي العمل حاولوا طرماً بديلة قبل إصدار التحذيرات والانتهاكات الرسمية، مثل إصدار النصح والإرشاد، وضمان ظروف عمل آمنة، والتعاون مع أرباب العمل للسماح للأطفال العاملين بالذهاب إلى المدرسة إلى جانب ممارسة العمل.

ولم تكن قدرة الحكومة على فرض وتطبيق قوانين عمالة الأطفال كافية لردع هذه الممارسة. وافترقت الحكومة للقدرة على رصد الأطفال العاملين في قطاع العمل غير الرسمي مثل الأطفال الذين يعملون في المصالح العائلية في القطاع الزراعي.

وتعاونت وزارات العمل والتعليم والتنمية الاجتماعية مع المنظمات غير الحكومية التي تهدف إلى سحب الأطفال من أسوأ أشكال العمالة.

وعمل عدد متزايد من الأطفال اللاجئين السوريين في القطاع غير الرسمي دون تصاريح عمل قانونية. كان الأطفال اللاجئون السوريون يبيعون البضائع في الشوارع في أجزاء عديدة من البلاد ويتسولون في المناطق الحضرية.

يرجى أيضا مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية "استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال" على الموقع www.dol.gov/ilab/reports/child-labor/findings.

د. التمييز في العمالة والمهن

لا تحظر قوانين العمل التمييز فيما يتعلق بالعمل أو المهن على أساس العرق أو الجنس أو الإعاقة أو اللغة أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الجنسية أو العمر أو التوجه الجنسي و/ أو الهوية الجنسية، أو حالة الإصابة بفيروس الإيدز أو غيره من الأمراض المعدية، أو الوضع الاجتماعي.

وحدث تمييز في مجال التوظيف والأعمال المهنية فيما يتعلق بنوع الجنس والإعاقة والأصل العرقي والتوجه الجنسي. (انظر القسم 6).

وقد صرح مسؤولو النقابات أن القطاعات التي توظف النساء بشكل غالب، مثل أعمال السكرتارية، كانت تدفع أجوراً أقل من الحد الأدنى الرسمي للأجور. وأفادت نساء كثيرات بأن الضغوط الاجتماعية التقليدية أثنتهن عن السعي وراء مهن احترافية، خاصة بعد الزواج. ووفقاً لمسح أجرته وزارة الإحصاء بشأن البطالة خلال الربع الأول من العام، بلغت البطالة بين النساء الحاصلات على درجة البكالوريوس 53.9 في المائة.

واجه الأشخاص ذوو الإعاقة التمييز في التوظيف ودخول سوق العمل. واجه العمال المهاجرون التمييز في الأجور، والإسكان، وظروف العمل (انظر القسم 7.هـ).

هـ. ظروف العمل المقبولة

في فبراير/شباط، رفعت الحكومة الحد الأدنى للأجور على المستوى الوطني، وظل دون مستوى الفقر حسب قياس الشهر لأسرة مكونة من خمسة أفراد. ووفقاً لدراسة قام بها البنك الدولي عام 2010، كان ما يقرب من ثلث الأردنيين يعيشون تحت خط الفقر في وقت من الأوقات خلال العام. وقد استثنى غير المواطنين وكل العاملين في صناعة الملابس من زيادة الحد الأدنى للأجور. توصلت النقابة العامة للعاملين في صناعة النسيج والملابس الجاهزة، والجمعية الأردنية للملابس الجاهزة والإكسسوارات، وجمعية مصدري المنسوجات، والاتحاد العام لمالكي مصانع الملابس إلى اتفاق تفاوض جماعي جديد في قطاع الملابس.

ويحدد القانون أسبوع العمل القياسي بـ 48 ساعة، ويشترط دفع أجور الوقت الإضافي على العمل لساعات تزيد عن ذلك الحد القياسي. ينص القانون على حق العامل في 14 يوماً من الإجازة المرضية مدفوعة الأجر و14 يوماً من الإجازة السنوية مدفوعة الأجر سنوياً، والتي تزداد إلى 21 يوماً بعد خمس سنوات من الخدمة لدى الشركة ذاتها. كما تمتع العاملون أيضاً بأيام عطل إضافية في الأعياد الوطنية والدينية التي تحددها الحكومة. ويحق للموظفين أخذ يوم راحة في الأسبوع. ويسمح القانون بساعات عمل إضافي قسرية في ظروف محددة، مثل القيام بعملية الجرد السنوي وإغلاق الحسابات والتهيو لبيع سلع بأسعار مخفضة وتجنب خسارة بضائع كانت ستعرض للضرر أو التلف، واستلام شحنات خاصة. في هذه الحالات، لا يجوز أن

تتجاوز ساعات العمل 10 ساعات في اليوم، ويجب دفع أجر ساعات الوقت الإضافي، ولا يمكن أن تستمر فترة العمل الإضافي لأكثر من 30 يوماً. ولا يوجد حد أقصى لعدد ساعات العمل الإضافي التي يوافق عليها العامل.

وقد وضعت الحكومة معايير للصحة والسلامة المهنية. ويتطلب من أرباب العمل الإلتزام بكل هذه المعايير التي تضعها وزارة العمل. ويشترط القانون على أرباب العمل حماية العاملين من الأخطار الناجمة عن طبيعة العمل أو أدوات العمل، وتوفير أية معدات حماية ضرورية، وتدريب العاملين على الأخطار وتدبير الوقاية، وتوفير الإسعاف الأولي حسب ما تقتضي الوظيفة، وحماية العاملين من الانفجارات أو الحرائق وذلك بتخزين المواد القابلة للاشتعال بالشكل المناسب.

ومن مسؤولية وزارة العمل إنفاذ قوانين العمل وأوضاع العمل المقبولة. قام مفتشو الوزارة بتطبيق قانون العمل ولكنهم لم يتمكنوا من ضمان الامتثال الكامل. ويمكن للموظفين رفع الشكاوى بخصوص انتهاكات قانون العمل لدى وزارة العمل مباشرة، أو عن طريق منظمات مثل نقاباتهم أو المركز الوطني لحقوق الإنسان. وفتحت الوزارة تحقيقاً في كل شكوى.

وتنطبق معايير العمل على القطاع غير الرسمي، لكن وزارة العمل كانت تفتقر إلى القدرة على اكتشاف ورصد العمل غير الرسمي. ولم تطبق السلطات بشكل متسق كل إجراءات الحماية التي يوفرها قانون العمل على عاملات المنازل والعمال الزراعيين، لأن انطباق تلك الإجراءات عليهم لم يكن واضحاً. وأفادت جهات في أوساط العمال أن العاملين الزراعيين وعاملات المنازل والطهاة وعمال الحدائق لم يكن من حقهم الاستفادة من الامتيازات التي توفرها مؤسسة الضمان الإجتماعي.

واتخذت الحكومة إجراءات لمنع الإنتهاكات وتحسين ظروف العمل. وركزت وزارة العمل بشكل خاص على فرض الإمتثال في المناطق الصناعية المؤهلة، التي كان معظم قاطنيها من عمال الملابس المهاجرين. وكانت نسبة مفتشي العمل إلى عدد العاملين أو أماكن العمل أعلى بكثير في هذه المناطق مقارنة مع بقية السكان. في أكتوبر/تشرين الأول 2016، وقعت وزارتا الصحة والعمل اتفاقاً عهد إلى وزارة العمل بتفتيش الوحدات السكنية حيث يقيم العمال المهاجرون ومعاينة أرباب العمل الذين لم يلتزموا بسياسات الإقامة الدولية والوطنية. وكانت الحكومة تشترط على صانعي الملابس للتصدير المشاركة في مشروع "عمل أفضل - الأردن" بهدف تحسين معايير العمل. وخلال العام، كانت جميع المصانع الـ 77 التي اشترطت عليها الحكومة المشاركة في مشروع "عمل أفضل - الأردن" أعضاء ناشطين في البرنامج.

وكثيراً ما لم يتم الإلتزام بمعايير الأجور والوقت الإضافي والسلامة ومعايير أخرى في عدة قطاعات، بما في ذلك البناء والورش الميكانيكية والعمل اليومي وصناعة الملابس. وكان العمال الأجانب يواجهون أوضاع عمل خطيرة واستغلالية في عدة قطاعات. ولم تقم السلطات بتوفير حماية فعالة للعاملين الذين حاولوا الابتعاد

عن الأوضاع التي تهدد صحتهم وسلامتهم. وأفاد قادة نقابيون أنعاملات الأردنيات كن أكثر احتمالاً للتعرض لمخالفات العمل، بما في ذلك الأجور دون الحد الأدنى القانوني والتحرش في مكان العمل. ووفقاً لإحصاءات وزارة العمل، كانت الفجوة بين الجنسين في الأجور بنسبة 41 في المئة في القطاع الخاص، و28 في المئة في القطاع العام.

ونظراً لعدم وجود حد أقصى لأوقات العمل الإضافي إذا تمت برضا الطرفين، سمحت وزارة العمل للموظفين في بعض الصناعات، مثل قطاع الملابس، بالعمل أسابيع عمل طويلة جداً، ويقال أنها بلغت 80 إلى 100 ساعة في الأسبوع.

كان العمال الأجانب في قطاع الملابس أكثر عرضة من نظرائهم من المواطنين للعمل في ظروف خطيرة أو غير عادلة. ومنذ يونيو/حزيران، قامت وزارة العمل بإغلاق 418 مكان عمل نظراً لتوظيف عمال أجانب بدون تصاريح عمل. كما وجدت إدارة مشروع "عمل أفضل - الأردن" تحسناً في درجة الإمتثال بالنسبة للعمل القسري. واستمرت مديونية عمال الملابس المهاجرين لأطراف ثالثة، والعمل الإضافي غير الطوعي أو الزائد عن الحد.

في 16 فبراير/شباط، أمرت وزارة العمل بإغلاق مصنع توب تكس للملابس بعد تقرير أصدرته منظمة غير حكومية عن انتهاكات قانون العمل لم يتم حلها بما في ذلك إقرار أهداف إنتاج مبالغ فيها وغير قابلة للتحقيق، والإساءة اللفظية، والظروف المعيشية غير الملائمة للعمال.

وكان بعض العاملين في القطاع الزراعي، وغالبيتهم من المصريين، عرضة لظروف استغلالية. ووفقاً لمنظمة غير حكومية محلية، تلقى العمال الزراعيون في الغالب أقل من الحد الأدنى للأجور. وأفادت تقارير أن بعض أرباب العمل في القطاع الزراعي احتجزوا جوازات سفر. كما تعرّض العمال المهاجرون المصريون للإستغلال في قطاع البناء؛ حيث تلقوا في العادة أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور، وافتقروا للتدريب الأساسي والمعدات الضرورية للإلتزام بمعايير الصحة والسلامة الوظيفية.

وواجهت عاملات المنازل، وغالبيتهم من الأجانب، الكثير من أوضاع العمل غير المقبولة. وفي حين يمكن لعاملات المنازل التقدم شخصياً بشكاوى إلى مديرية عاملات المنازل التابعة لوزارة العمل، أو إلى مديرية الأمن العام، اشتكت كثيرات من عاملات المنازل من عدم متابعة قضاياهن من قبل وزارة العمل أو مديرية الأمن العام. وأفاد الذين استخدموا الخط الساخن الذي توفره وزارة العمل لعاملات المنازل بأن الخط كان يتم الرد عليه من قبل شخص حقيقي فقط خلال ساعات الدوام الحكومي الرسمي، أو سبع ساعات يومياً خلال أيام الدوام. أما المكالمات التي ترد خارج هذه الساعات فيجب على الشخص المتصل فيها أن يترك رسالة ورقماً للإتصال به (بها)، الأمر الذي يشكل صعوبات بشكل خاص لعاملات المنازل اللاتي لن يستطعن استخدام سوى هواتف أرباب عملهن. وأفاد مناصرو العمال المهاجرين أن تعليمات الخط الساخن باللغة

العربية كان فهمها صعباً بالنسبة لغير المواطنين وأن بعض اللغات الرئيسية كانت لا تزال مفقودة من خدمة الترجمة الخاصة بالخط الساخن.

في 2015، اتهم النائب العام مواطنة في اربد بالقتل العمد على خلفية ادعاءات بأنها ضربت حتى الموت عاملة إندونيسية كانت تعمل عندها. وأظهر تقرير الطب الشرعي أن العاملة توفت بسبب نزيف دماغي. وكانت القضية لا تزال معلقة بحلول نهاية العام.

وأفاد مناصرون لعاملات المنازل الأجنبية أن عاملات المنازل اللاتي تطلبن مساعدة الحكومة أو تقدمن بمزاعم ضد أرباب عملهن كثيراً ما واجهن دعاوى مضادة من جانب أرباب عملهن بارتكابهن سلوكاً جنائياً. وباستطاعة أرباب العمل التقدم بشكاوى جنائية أو الطلب من مخافر الشرطة بمنع سفر عاملات المنازل. حتى عندما استقادت عاملات المنازل من تلك المبادرات مثل العفو العام الذي ألغى غرامات تجاوز مدة الإقامة، كان من شأن هذه التنبيهات المحفوظة ضمن ملفاتهم لدى الشرطة أن تحول دون مغادرتهم البلاد.

وتم خلال العام لجوء عشرات من عاملات المنازل من الفلبين وإندونيسيا وسريلانكا إلى سفارات دولهن في عمان. فمع نهاية يونيو/حزيران، كان الملجأ الذي تديره الحكومة لضحايا الاتجار بالبشر قد قدم المساعدة إلى 120 امرأة من ضحايا الاتجار بم فيهن عاملات من بنغلاديش والفلبين. وأفادت تقارير أن معظم عاملات المنازل كن قد فررن هرباً من ظروف تشير إلى العمل القسري أو إساءة المعاملة، بما في ذلك عدم صرف أجورهن، وإلى درجة أقل بسبب الإعتداء الجنسي أو البدني ضدهن. ويُلزم القانون أرباب العمل تحمّل مسؤولية تجديد تصاريح إقامة العاملين لديهم بالإضافة إلى تصاريح العمل لكنهم غالباً ما أغفلوا القيام بذلك بالنسبة لعاملات المنازل. ونتيجة لذلك فقد اعتبرت معظم عاملات المنازل اللاتي لجأن إلى السفارات مقيمات بصفة غير قانونية، وقد تقطعت السبل بالعديد منهن في البلد لأنهن لم يقدرن على دفع رسوم تجاوز الإقامة لكي تتمكن من مغادرة البلاد. واصلت الحكومة تعاونها مع السفارات الأجنبية للتنازل عن رسوم الإقامة خارج المدة القانونية لعاملات المنازل المهاجرات اللاتي يرغبن في العودة إلى بلدانهن بعد الإقامة مدة عامين في البلد، وهي السياسة المعتمدة التي خفضت إلى حد كبير عدد عاملات المنازل اللاتي تقطعت بهن السبل في ملاجئ سفاراتهن.

ونتيجة لأوضاع العمل السيئة التي تعانيها بعض مواطناتها فقد حظرت إندونيسيا على مواطناتها السفر إلى الأردن كعاملات منازل. وجادلت بعض منظمات حقوق الإنسان أن هذا الحظر كان يزيد من ضعف عاملات المنازل الأجنبية، اللاتي لجأن إلى وكالات غير نزيهة للهجرة إلى البلد بوسائل غير قانونية.